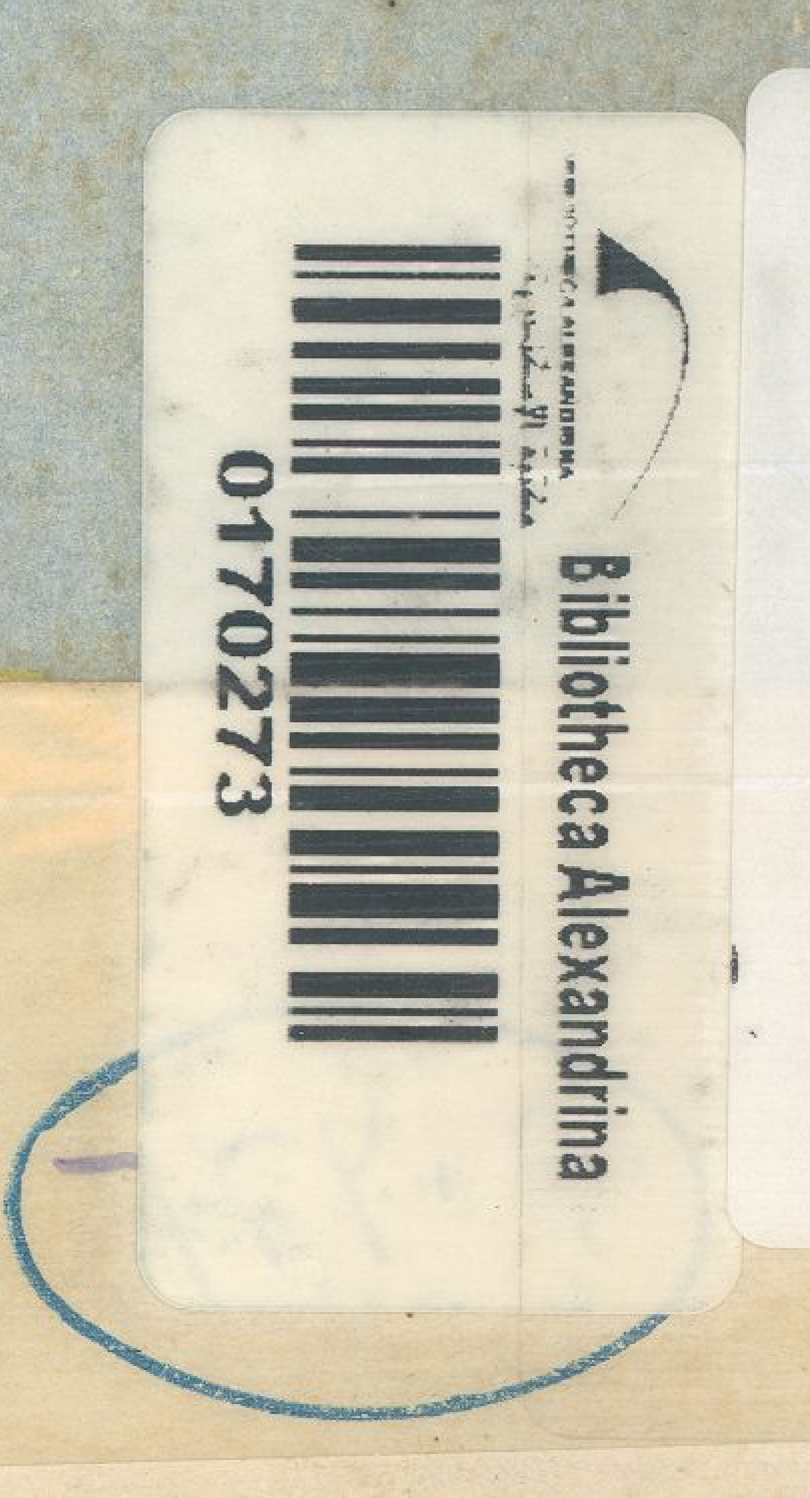
كتب قومية
مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر



الديمقراطية

من أقوال
الرئيس جمال عبد الناصر



الديمقراطية

من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر

الفصـــل الأول

****

الطريق الى الديمقراطية

- كفاح الشعب المصرى من اجل الديمقراطية السليمة .
- الديمقراطية تاكيد لسيادة الشعب .

كفــاح الشــعب المصرى
من اجل الديمقراطية السليمة

كافح الشعب المصرى طويلا ضـد السيطرة المعتدية الأجنبية والسيطرة المستغلة الداخلية ؛ وفى اواخر القرن الثامن عشر قام الشعب المصرى يطالب بحريته وبحقه فى الحياة الحرة الكريمة .

قام الشعب وطالب الأمراء والمماليك بأن يشترك فى حكم الوطن وفى تصريف أموره ، ولكنهم رفضوا ؛ لـكن الشعب اجبر الأمراء على أن يطيعوا رغبته وان يلبوا ارادته ، ووقع الأمراء فى أواخر القرن الثامن عشر وثيقة بناء على رغبة الشعب ؛ قالوا فى هذه الوثيقة : ان الامراء تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه الناس .

وانعقد الصلح على شروط منها : أن يكفوا ويكف أتباعهم عن امتداد ايديهم الى اموال الناس وان يسـيروا فى الناس سـيرة حسنـة .

واطمان الشعب وأمن بعد أن وقع الأمراء هذه الوثيقة الى انهم سيطبقونها والى أنهم سيكفون اتباعهم عن امتداد ايديهم الى أموال الناس والى انهم سيسيرون بالناس سيرة حسنة . ولـكن هل اتبع الامراء هذه الوثيقة ؟.. هل عملوا بما وقعوا عليه ؟.. لقـد اطمأن الشعب وخـدعه الأمراء .. فسلكوا سيرتهم الأولى مرة أخرى ليستبدوا بالشعب وبحقه فى الحياة وبحريته ويسـتبدوا بإرادته فاستبدوا وسيطروا وتحكموا .

فهل استكان الشعب واستسلم ؟ .. لم يسلم ابدا .. ولكنه كافح كفاحا مريرا طويلا من اجل الحرية التى نادى بها ونادى بها آباؤه واجداده واستمر فى الكفاح والنضال حتى كانت سنة ١٨٠٥ ، حينما كافح ضد سيطرة الوالى التركى وطالبه بان يشترك الشعب فى حكم نفسه بنفسه وطالبه الشعب بأن يقيم دستورا ليدير به شئون البلاد .

ولكن الوالى العثمانى قال : اننى هنا والى بامر السلطان ولا يمكن ان البى رغبة الفلاحين .

فاجتمع الشعب وعلماؤه وقرروا عزل الوالى وقال الوالى : انا لا يمكن ان اعزل الا بأمر من السلطان ولا يمكن ان اعزل بأمر من الفلاحين .

فكتب ممثلو الشعب وثيقة بعزل الوالى التركى واثبتوا حقهم الدستورى فى هذا وكانت الوثيقة تقول : ان للشعوب طبقا لما جرى العرف به ، ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية ، الحق فى ان يقيموا الولاة ولهم ان يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل او ساروا بالظلم لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة . وعزلوا الوالى ، واقاموا « محمد على » ولقد أقام الشعب يومئذ « محمد على » كحاكم جمهورى .

ولا باس ولا ملامة على الشعب أن نكث محمد على بالعهد فليس هو اول من خان العهود المقطوعة ولم يكن آخر الخائنين .. لقد ولى الشعب « محمد على » الولاية بارادته ولكن «محمد على» استبد وطغى وصمم على أن يحكم سواء أكان حكمه من ارادة الشعب ام ضد ارادة الشعب فاستمر الشعب فى نضاله من اجل حقه فى الحياة والحرية .

وقام عرابى سنة ١٨٨١ وطالب الخديو بأن يحقق للشعب

حريته وحقه فى الحيـــاة الكريمة وبحقه فى أن يقـر الضرائب والقوانين ولكن الخديو رفض واسـتعان بالقوة الاجنبية فـكان الاحتلال البريطانى .

ولكن الشعب لم يستسلم ولم يسلم .. انما كافح بعزم وايمان لاضد السيطرة المستغلة الداخلية فحسب ولكن ضـــد العدوان الخارجي واستمر الشعب رغم المآسى ورغم العذاب وما قاسى من ضروب الأحوال والبطش . . اسـتمر الشـعب يحارب ويـكافح ويناضل بعزم وصبر وايمان .

فقامت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ بعد كفاح طويل ضد العدوان الخارجي وضد السيطرة الداخلية .. قامت هذه الثورة تطالب بدستور يقرر حق الشعب فى الحيـاة والحرية ويحقق للشعب ديمقراطية سليمة .

وكافح الشعب واستشهد من أبنائه من استشهد وسجن من سجن وعذب من عذب .

ثم أعلن دستور سنة ١٩٢٣ وكأن هذا الدستور منة أعطيت له ومنحة من الملك وحتى هذه الوثيقة نكثوا بها واستبدوا بالشعب وآماله .

ولم تغن الشعب هذه الوثيقة المـكتوبة شيئا فاستمر يكافح كفاحا طويلا فان الدستور الذى أعلـن سنة ١٩٢٣ كان دسـتورا استخدمت بواسطته كل الوسائل التى تتحكم فى هذا الشعب .

لقد اعتبر القصر والأحزاب والاقطـاعيون ان الدستور وثيقة شرعية يثبتون بها الاقطاع والرشوة والفساد والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى .. واتخذ الاستعمار من هـــذه الوثيقة ايضا وسيلة حتى يمكن لنفسه فى هذا الوطن فهل خدع المواطنون ؟.

ان المواطنين الذين وثقوا فى سنة ١٩٢٣ بالدستور اطمانوا .. ولكنهم لم ينخدعوا ولم يسلموا ولم يستسلموا ، فكافحوا كفاحا طويلا مريرا من أجل حقهم فى الحياة والحرية حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتحقق للوطن حقه فى الحرية وفى الحياة وقررت مبادئها الستة .. انها تهدف الى «اقامة حياة ديمقراطية سليمة» .

كانت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ ، تتويجا لكفاح المواطنين بنصر عظيم حتى يتولى أمره بنفسه وحتى يمسك زمام شأنه بيده .. ولكن الشعب استلهم العظة من ماضيه فقرر الا ينخدع كما خدع فى أيام ابراهيم بك ، وفى أيام محمد على ، فلم يطمئن الى الأمراء أو الى الحكام ، لم يطمئن ابدا كما اطمأن فى الماضى .. ولم يثق كما وثق فى الماضى ولكنه قرر أن يستمر فى كفاحه .

واعلنت الثورة فى ول يوم من ايامها .. انها تهدف الى اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، لينظم الشعب أمور هـذا الوطن بنفسه وبارادته .

ولم تكن الطريق سـهلة ، بل لقد قابلت الثورة طريقا شاقة وصعبة ، لأنها قررت الا تخـدع والا تطمئن ، فجابهت الحـكام والأمراء ، واصطدمت الثورة مع الحكام ومع الأمـراء لأنها كانت تتسلح بالشك ولم تستكن الى الاطمئنان والى الثقة .

فأعلنت الثورة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ انها لاقت المصاعب والمشاق الكبيرة من الحكام السابقين ومن الحزبيين ومن الأحزاب وأنها حتى يمكن أن تحقق الأهداف التى قامت من أجلها لابد لها من فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ .

وفى هذه الفترة تمهد الثورة الطريق وتقضى على المخـادعين والمضللين ، واصدرت الثورة فى ١٦ من يناير سـنة ١٩٥٣ بيانا يقول :

« لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من ايمانها الكامل بحق جميع المواطنين فى حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة فى ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولما كان اول اهداف الثورة هو اجلاء الأجنبى عن ارض الوطن ولما كنا آخذين الآن فى تحقيق هذا الهدف الأكبر والسير به الى غايته مهما تكن الظروف والعقبات فاننا كنا ننتظر من الاحزاب ان تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن اساليب السياسة المخربة التى أودت بكيان البلاد وفرقت وحدتها، ومزقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وادعياء الوطنية .. ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت أهداف ثورة سنة ١٩١٩ تريد ان تسعى سعيها ثانية بالتفرقة فى هذ الوقت الخطير من تاريخ الوطن » .

واذن فان الثورة حينما قامت سنة ١٩٥٢ لم تطمئن ولم تثق كما اطمأنت الثورات السابقة ، مثل ثورة سنة ١٩١٩ ، أو ثورة عرابى ، وثورة الشعب ضد الوالى التركى ، وثورة الشعب ضد ابراهيم بك ومراد بك ايام المماليك ولكنها أخذت من الماضى عظة وعبرة وتسلحت حتى تقضى على جميع الاسباب التى يمكن ان تسير بهذه الثورة الى الانحراف .

وسارت الثورة فى طريقها لتحقق للوطن اساسا متينا نظيفا ، وتخلص الوطن من الرجعية ومن الاستعمار وأعوانه .. وسارت الثورة وهى ترسى مبادىء الانسانية وهى تهدف الى اقامة مجتمع وطنى سليم تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية لا مكان فيه لسادة ولا مكان فيه لعبيد بل كلنا احرار فى هذا الوطن .. كلنا نشعر بالحرية وبالمساواة .

سارت الثورة وهي لا تثق ولا تطمئن ؟ لا تثق في كتابة الوثائق ولا تطمئن لتوقيع العهود ، فقد خدعنا كثيرا في الماضي ، ولابد أن نأخذ من ماضينا عبرة لمستقبلنا .

سارت الثورة لتحقق الاهداف التي اعلنتها منذ ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وكانت هذه الأهداف هي تحقيق احلام الشعب وأمانيه .. واحلام من كافحوا واستشهدوا من ابنائه واماني آبائنا وآمال اجدادنا .

قامت الثورة وهي تهدف الى اقامة مجتمع وطني قوي تسوده العدالة وترفرف عليه الرفاهية وكان الهدف الأول هو القضاء على الاستعمار واعوانه .

ولكنها اصطدمت باعوان الاستعمار .. وتبينت انهم خطر على الشعب بل اشد خطرا من الاستعمار .. فان الاستعمار لا يمكن أن يثبت اقدامه الا مستندا على اعوانه من أبناء هذا الوطن .. فاتجهت الثورة الى أعوان الاستعمار لتقتلعهم من جذورهم .. هؤلاء الذين باعوا بلدهم للشيطان لقاء دراهم معدودات .

وحينما قضت عليهم استطاعت ان تقضي على الاستعمار .. فقد ترنح الاستعمار ولم يجد بين أراضي هذا الوطن من يسنده فاستسلم الاستعمار .

واليوم ونحن نبدأ مرحلة جديدة من تاريخ وطننا لن ننسى الماضي ابدا بل سناخذ من الماضي عظة وعبرة .

سنتسلح بتاريخ الماضي وأحداثه .. لن نخدع ولن نضلل مرة أخرى ولكنا سنحمي ما حققنا من المكاسب والانتصارات ولن يخدعنا الاستعمار ولن يكون هناك أبدا اعوان بيننا للاستعمار لأن الشعب قد تولى امره بيده واصبح هو الذى يمثل السلطة العليا في هذا الوطن .

وكان لابد أن نعمل على القضاء على الاقطـاع .. الذى تحكم فينا والذى تحكم فى اراضينا والذى تحكم فى حريتنا . ولم يكن هدفنا من القضاء على الاقطاع أن نملك الناس وان نملك الفلاحين فقط ، فان أرض مصر لا يمكن أن تملك جميع أبنائها ، ولكننا كنا نهدف فى الحقيقة الى الحرية والى التحرير .. حرية النفس وحرية الفرد ؛ اذ لا حرية فى بلد اذا لم يكن أبناؤه أحرارا .. ولا يمكن أن نشعر بالحرية اذا كان افراد هذا الوطن يشـــعرون بالذل .. ويشعرون بالاستعباد .

اتجهنا الى القضاء على الاقطاع واستطعنا بعد معركة طويلة شاقة أن نقضى على الاقطاع واستطاع ابناء هذا الوطن جميعا أن يشعروا بأنهم أحرار .. ليسوا ملكا لأحد .. ليسوا ملكا لاقطاعى .. أو ملكا لصاحب الأرض أو ملـكا لصاحب جاه .. لن يهددوا فى رزقهم .. أو فى قوت يومهم .. ولن يهددوا فى عيشهم .

اننا بهذا نعمل على خلق مجتمع تسوده الحرية الحقيقية .. لا الحرية الزائفة .. الحرية التى يشـعر بها الفلاح فى أرضه ، والعامل فى مصنعه ، والموظف فى عمله .

هذه هى الحرية ، ولا يمكن أن نقول : ان هناك ديمقراطيـة سليمة وان هناك برلمانا ، وان هناك دستورا ، اذا كان الفرد لا يشعر بحريته واذا كان الفرد مهددا فى رزقه ، واذا كان الفرد مهددا فى عيشه واذا كان الفرد مهددا فى يومه أو غده .

١٦ يناير سنة ١٩٥٦
من خطاب المؤتمر الشـعبى
بميـدان الجمهـورية ـ القـاهرة

الديمقراطية تاكيد
لسيادة الشعب ..

ان الديمقراطية هى تاكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل .. مجتمع العدل وتكافؤ الفرص .. مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية فى هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية .. والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ، ووضوح الرؤيا امامه بفعل الصدق مع النفس . قد مكنه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك انه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من ان يكتشف قدراته وامكانياته ، وبالتالى ان يوجه هذه القدرات والامكانيات نورين لتحقيق الحرية.

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف ، وانما كان بداية العمل الحقيقي .. وكان مجرد مركز اكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانها طول عمره على ارضه الى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو : لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟.

وكان الرد التاريخي الذى لا رد غيره هو : ان هذه الارادة لا يمكن أن تكون لغير هذا الشعب ، ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ انما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحل فى تجارب الامم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل فى نتائج باهرة ، ولكنها نسيت نفسها بعد اول انتصار لها ضد الضغط الخارجى ، وتوهمت خطأ أن أهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة بينهما والتعاون تفرضهما تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هـذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك ان الحرية استوفت حقوقها .

لكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما وبعد فوات الاوان في كثير من الاحيان انها بقصورها عن التغيير الثوري في معناه الاقتصادي سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقي . ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينهما وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففي هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطني تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل اى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولاتملك أية حركة شعبية في تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما بتخطئة جميع النظريات السابقة عليها او تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها ، فان ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ، وان ارادة التغيير الاجتماعى في بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة اشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

لكنها في حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة فى خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى ممارسة الحياة على ارضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم كشأنها فى حياة الافراد طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية اى الديمقراطية ، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية اى الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لاتحتوى على اى مضمون اقتصادى .. ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط وانما مالبثت الضربة أن وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها . فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى اى وقت وفقا لمصالحه .

ان ذلك كان أمرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الديمقراطية الرجعية والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة ان نجد الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية وفى ظل ماكان يسمى بالاستقلال الوطنى لاتستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل انها فى بعض الأحيان لم

توجد الا بمشورته وبامره بل وصل الحال فى احدى المرات انها جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى في ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التى لاتقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل . وكان محتما أن تكون الاشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وراس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر ان بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم يتورع من أن يرفع فى غير مواربة شعار أن الحكم يجب ان يكون لأصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها . فلقد كان هذا الشعار اكثر من

اعتراف ضمنى بالعزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على اى حال مهما بلغت درجة الايلام فيه كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع راس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد ان تمكن لهما طبيعيا وحتميا فى السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة او بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الأساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

« الميثاق الوطنى »

الفصل الثاني

****

ديمقراطية الرجعية

- درس في الماضي
- الديمقراطية المزيفة
- لماذا انتكست ثورة ١٩١٩
- الأحزاب والاستعمار
- الديمقراطية بعد ثورة ١٩١٩
- معارك ضد الديمقراطية المزيفة
- مفهوم الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢
- لماذا لم نتتبع الأحزاب
- ديمقراطية الماضي
- مجتمع ديمقراطي متحرر من الاستغلال

دروس فى الماضى !

ان الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها فى سبيل الوطن كله .

والثورة الاجتماعية ، من أول مظاهرها : تزلزل القيم وتخلخل العقائد ، وتصارع المواطنين مع انفسهم افرادا وطبقات ، وتحكم الفساد والشك والكراهية والانانية .

وبين شقى الرحى هذين ، قدر لنا أن نعيش اليوم فى ثورتين! ثورة تحتم علينا أن نتحد ونتفانى فى الهدف . وثورة تفرض علينا - برغم ارادتنا - أن نتفرق ، وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا الا فى نفســه .

وبين شقى الرحى هذين - مثــلا - ضاعت ثورة ١٩١٩ ولم تستطع أن تحقق النتائج التى كان يجب ان تحققها الصفوف التى تراصت فى سنة ١٩١٩ تواجه الطغيـــان ؛ لم تلبث الا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها افراد وطبقات .

وكانت النتيجة فشلا كبيرا ؛ فقد زاد الطغيان بعدها تحكما فينا سواء بواسطة قوات الاحتلال السافرة ، او بصنائع الاحتلال المقنعة التى كان يتزعمها فى ذلك الوقت السلطان فؤاد وبعده ابنه فاروق ولم يحصد الشعب الا الشكوك فى نفســه ، والكراهية والبغضاء والأحقاد فيما بين افراده وطبقاته .

فشحب الأمل الذى كان ينتظر أن تحققه ثورة ١٩١٩

ولقد قلت شحب الأمل ، ولم اقل تلاشى ، ذلك لان قوى المقاومة الطبيعية التى تدفعها الآمال الكبيرة التى تراود شعبنا ، كانت لا تزال تعمل عملها وتستعد لمحاولة جديدة .

« فلسفة الثورة ص ٢١ »

الديمقراطية المزيفة !

ولقد رايتم كيف زيف الاستعمار ديمقراطيتنا فكانت مسخا وتمويها وكيف حارب محاولتنا لاقامة حياة دستورية ، فرأينا سلسلة من المهازل تمثل باسم الدستور ونسى الجميع او تناسوا أن كل سلطة مصدرها الشعب وانه لايحق لقوم مهما كانت تقاديرهم أن يتحكموا فى مصير شعب الا برضاء أبنائه ، اننى اعلن ان ما نزل بالمجتمع المصرى من المصائب والشقاء وفساد الحكومات انما يرجع الى سبب واحد هو جهل كل فرد بحقوقه وتجاهلها وتناسى كل فرد لواجباته .

لقد قامت هيئة التحرير(١) لتغرس فى النفوس أن الناس جميعا قد خلقوا متساوين وان الخالق سبحانه وتعالى قد منحهم حقوقا لا تنتزع ولتامين هذه الحقوق تتكون من الناس حكومة تستمد سلطانها من رضا الشعب المحكوم .

« ٢٢ فبراير ١٩٥٣ الاحتفال بافتتاح هيئة التحرير بشبين الكوم »

---

(١) قامت هيئة التحرير فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٣ كاول تنظيم شعبى بعد قيام الثورة وادت دورها فى النضال الوطنى من معركة تحرير الوطن .

لماذا انتكست
ثورة ١٩١٩؟

ونحن نبدأ مرحلة جديدة من تاريخنا ويجب أن نأخذ من ماضينا عبرة . ففي عام ١٩١٩ قامت ثورة في مصر جمعت جميع أبنائها من أجل الأهداف الكبرى الاجتماعية والتخلص من الاستعمار . واستطاع الشعب ان يجبر الملك الفاسد والاستعمار وأعوانه على ان يطاطئوا الرءوس . وسارت بعد أن اعتقدت أنها حققت ماتصبو اليه واعلن دستور ١٩٢٣ ، وكان هذا الدستور ثمرة كفاح الشعب واستشهاد أبنائه . ولم يكن دستور ١٩٢٣ منحة منهم كما قالوا ، ولكن الشعب استطاع بجهاده وكفاحه ان يجبرهم على أعلان الدستور ولكن هل طبق ؟ لقد كان دستور ١٩٢٣ خدعة .. كان الشعب يمثل أهدافا واحدة قوية .. وآمالا واحدة . لأن الشعب الذى قام بالثورة كان يهدف الى عدالة اجتماعية نظيفة . ولكن القيادات انقسمت فكل منهم يريد أن يستغل الشعب من اجل تحقيق سلطة أو سلطان .. ومن اجل الاستبداد السياسى .

لقد انتكست ثورة ١٩١٩ ولم يكن الشعب هو السبب ولكن هؤلاء الذين كانوا يطمعون فى الاستغلال والتحكم فى الشعب .

كان هؤلاء هم السبب الأول والرئيسى فى انتكاس ثورة ١٩١٩ لقد تناسوا الأهداف التى قاموا من اجلها فى ثورة ١٩١٩ ، وانتهت الى الأحقاد والحزبية والانقسام وقاسى الشعب من الاستبداد السياسى والاقتصادى . وتمادت الأقلية فى جمع المال والثروات وتم كل هذا تحت اسم الدستور والديمقراطية .

واليوم ونحن نمر بتجربة جديدة لن تطبق مافات ولن يعيد التاريخ نفسه فكل فرد من ابناء الشعب كله يشعر انه مهدد فى

حياته . وكانت حرية زائفة وبرلمانية زائفة ، واللعبة البرلمانية التي ادخلها علينا الاستعمار ليلعب بنا ويتحكم فينا ويفرقنا .

اننا لن نمكن للاساليب الاستعمارية من أن تعمل مرة اخرى بيننا . ولن نمكن الاستبداد أو الاستغلال أن يقوم مرة أخرى . ان هذه الثورة التي قامت عام ١٩٥٢ هي ثورة اجتماعية وثورة سياسية وهي التي ستحقق الأهداف الاجتماعية والسياسية ولن نسمح للظلم الاجتماعي ولا للاستبداد السياسي أن يعودوا ولكننا سنعمل على اقامة حياة ديمقراطية سليمة وحياة اجتماعية نظيفة ولذلك قضينا على الحزبية البغيضة التي كانت تتحمل الوزر الاكبر فمكنت للفساد ومكنت للاستعمار ونسيت الشعب .

لقد آلينا على انفسنا ان نتلافى الأخطاء ونعمل على قيام وحدة قوية تعمل للجماعة ولا تعمل للفرد . فاعلنا ان أبناء الوطن جميعا يكونون اتحادا قوميا يعمل للجماعة لا للأقلية او الأفراد او الظلم الاجتماعي أو الاستبداد السياسي .. اتحاد يعمل لاقامة حياة اجتماعية نظيفة لا لفئة من الناس تتحكم وتستبد وتستغل النفوذ والسلطان . ولكن لاقامة عدالة اجتماعية للوطن من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه ، وسنسير جميعا متحدين متكاتفين لنحقق الثورة الاجتماعية والسياسية .

وقد آلت الثورة على نفسها ان تقضي على الاستبداد وعلى الظلم السياسي والاجتماعي .

لقد وجدنا أن جميع التشكيلات والتنظيمات السياسية لم تكن ابدا تهدف الى مصلحة الوطن بل الى مصلحة فئة قليلة من ابناء الشعب .

كانت الحرية علما للاستغلال والديمقراطية الزائفة والاستبداد واننا اليوم ونحن نطوى مرحلة من مراحل حياتنا الثوريه ونبدا مرحلة جديدة لابد ان ننظم حياتنا على اسس جديدة سليمة .

قضينا على الاقطاع واستغلال النفوذ والتحكم والسيطرة وبعد ان هدمت الأصنام التى عاثت فسادا فى هذا الوطن والتى كانت تنادى بالحرية وهى لاتعلم من الحرية الا اسمها .. هدمت الاصنام والاحزاب التى تحكمت فينا .

ونبدأ اليوم فى بناء متين لايكون بناء خاويا ولن يكون هذا البناء للسيطرة او استغلال النفوذ مرة اخرى .. لن يحمل البناء من الحرية اسمها ولكن سيحمل حقيقتها ويكفل للفرد حريته فى رزقه .

ان الحرية التى نتمناها ونصبو اليها هى حرية الرزق وحرية الفرد .. حرية العمل .. ولهذا نستطيع أن نقول ان هناك حرية حقيقية .

وبهذا سنكون جميعا اتحادا شعبيا يعمل لتدعيم الثورة السياسية والاجتماعية واقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة ويعمل على سد الفراغ السياسى الذى تولد عن انهيار الحياة السياسية الفاسدة وبهذا تكون قد بدانا حياة ديمقراطية سليمة لمصلحة الجماعة .. لمصلحة الأغلبية التى حرمت من حقها فى الحياة .

٢١ يناير سنة ١٩٥٦
القيت فى وفد أبناء الشرقيه ـ القاهرة

الاحزاب .. والاستعمار

لقد اتبع الاستعمار البريطانى فى بلادنا سياسته التقليدية فرق تسد ..

لقد فرق فعلا وساد فعلا .. وعمل على انقسام البلاد الى شيع واحزاب . كان يضرب حزبا بحزب . وشيعة بأخرى حتى ثبت نفوذه

واستطاع بعد أن كان يحكم البلاد حكما مباشرا عن طريق القسر والاكراه أن يحكمها بوساطة صنائعه من مختلف البيئات والاحزاب وهؤلاء الصنائع كانوا طبقة معترفا بها في تعادل ميزان القوى الداخلية ، كانوا ينفذون رغبات الاستعمار بل كانوا يسبقونه الى التكهن برغباته والتنافس في تنفيذها . كان هدفهم تحقيق مصالح الاستعمار أولا ، وتحقيق مصالحهم الذاتية ثانيا وكانت مصالحهم ومصالح الاستعمار وثيقة الصلة والارتباط ولهذا لم تنجح ثورة ١٩١٩ . بل حدث انتكاس لها وضاعت هدرا دماء المصريين الذين قتلوا في سبيلها برصاص الانجليز .

فأخذت الانقسامات تزيد وتتسع بين القيادات المختلفة وكلما تزايدت الانقسامات واختلفت القيادة تمكن الاستعمار من شد ازر صنائعه وأعوانه فكانوا يكسبون الجولات في المعارك التي يخوضونها وكل معاركهم على الحكم وقد دفع ذلك أناسا كثيرين من أصحاب المبادىء الى الالتجاء للاستعمار علهم يجدون عنده فرصة .. وبذلك سقطت جميع القلاع الوطنية وانهارت عناصر المقاومة تحت وطأة الاستعمار والسبب الاساسي في حرصنا على قيام الحياة النيابية هو الا يتجه المجتمع الى السلبية بل يتجه الى الايجابية فلا يعتمد في تسيير أموره على مجلس الثورة بل يكون الشعب كله مجلس ثورة يشترك بجميع أفراده في الحكم بوساطة ممثليه في مجلس الأمة .

فالسلبية شديدة الخطر على مستقبلنا ، فان الوطن لا يتألف من أشخاص بذاتهم ولا يتكون فجأة في وقت معين ، بل يتكون من تعاقب أجيال وتفاعل احداث وتتابع أشخاص .. وقت يمضي ووقت يجيء .. شخص يمضي وشخص يجيء ويجب أن يكون في الأمة من يتولى القيادة ومن يستعد لتولي القيادة .. الحياة الديمقراطية هي التي تتيح الفرصة لاظهار الكفايات التي تحتاج اليها البلاد في قيادة امورها .

اننى اومن أن فى بلدى كفايات ممتازة لم تتح لها الظروف أن تظهر وتأخذ مكانها الجدير بها فى خدمة البلاد ، الحياة النيـابية هى التى تسلط الضوء على هذه الكفايات فتظهر وتستطيع البـلاد أن تفيد منها . ان الدور الرئيسى للحياة النيابية هو تكوين طبقـة من القادة الأكفاء لتحقيق اهداف ثورة الشعب ، والحياة النيابية تتيح الفرصة ايضا لمعرفة العاملين وغير العاملين فكما ان مهمـة النائب مراقبـة الحكومة فان مهمة الشـعب مراقبة نوابه وتتبع اعمالهم ليقدر انتاجهم ويحكم على مقدار جدارتهم لتحمل الأعباء فيدفع المحسن الى الامام ، وينحى المسىء عن حمل الأمانة .

لقد كانت الحياة النيابية فى الماضى قائمـة على التخـريب والمجاملات وهى اليوم تقوم على المصلحة ، والسر فى فساد الحياة النيابية فى الماضى هو طغيان الاقطاع واحب فى هذه المناسبة أن أوضح الحكمة فى القضاء على الاقطاع .. انها ليست تمليك أكبر عدد من الافراد .. ولكن الحكمة هى تحرير أفراد الشـعب من سيطرة الاقطاع اذ لايمكن لبلد ان يكون حـرا اذا لم يكن الفرد حرا فى عمله ورزقه .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٦
حديث الى جريده الجمهورية

الديمقـراطية بعد ثورة ١٩١٩

وفى الماضى قامت حياة ديمقراطية ولـكن هل كانت هـذه الحياة الديمقراطية هى الديمقراطية الحقيقية ؟.

هل كانت هذه الحياة الديمقراطية تحقق تكافؤ الفرص ،وتحقق الحرية وتنشر المساواة بين افراد هذا الشعب ؟.

في عام ١٩١٩ قامت ثورة في مصر ، وكانت هذه الثورة تهدف الى اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وكانت تنادي بالاستقلال التام واستشهد من استشهد وقتل من ابناء الشعب المكافحين الاحرار الذين خرجوا ، وليس لهم من مطمع او هـــدف الا ان يمـــوتوا ويستشهدوا في سبيل تحقيق الأهداف الكبرى ، التي كانت تنادي بها البلاد من الشمال الى الجنوب .

وقد اسلمت البلد قيادتها الى زعماء اعتبرتهم امناء على هذه الأهداف الكبرى وبعد ذلك ماذا حدث ؟.

هل تحققت الديمقراطية ؟ هل تمتع الشعب بالحرية التي مات من اجلها كثيرون من ابناء هذا الوطن ؟.

ان الامور تطورت وجاءت ثورة ١٩١٩ بنصر دستوري وحصلت البلد على دستور في عام ١٩٢٣ .

ولكن هل طبق هذا الدستور على حسب مواده وعلى حســب ابوابه وبنوده ؟.

وهل طبقت الديمقراطية بحيث تكون الحرية شاملة ؟.

فماذا حدث اذن ؟.

بدات العوامل تتدخل .. العوامل الرجعيــة والانتهــازية والاستعمار وبدأ أعوان الاستعمار يتآمرون مع الاستعمار على الشعب وحقوقه الشرعية .

وبداوا يقولون للشعب كلاما جميلا .. ويرددون وعودا خـلابة ولكن ماذا كانت نتيجة هذه الوعود الخلابة والكلام الجميل ؟.

لقد انتكست ثورة ١٩١٩ واصبحت الحرية هي حرية التحكم والسيطرة حرية الاستبداد وحرية الاستغلال ، حرية الرجعيــة والاقطاع والاحتكار .

بدات فئة قليلة من ابناء الشعب تعتبر أن هذه فرصة لتكسب ولتثرى وتجمع اكبر قدر ممكن من المال ، ونسيت الشعب الذى قام وثار وقتل وقاسى وجابه الاستعمار .

وابتدات هذه الفئة القليلة تتآمر .. من اجل مصلحة خاصة وجدت هذه الفئة القليلة انها لن تستطيع أن تقاوم الشعب والاستعمار فى الوقت نفسه وايقنت ان الشعب لن يسلم ولن يستسلم .. ولكنه سيحاول مرة اخرى ان يطالب بحقه فى الحياة وفى الحرية والعدالة الاجتماعية .. سيطالب بحرية الرزق وحرية لقمة العيش .

فاتجهت هذه الفئة المستغلة الى الاستعمار تتعاون وتتآمر معه على حقوق الشعب وحريته .

وطال الامر ولم يسكت الشعب ولكنه انتفض وقاوم ولم يستسلم بدا . كان الشعب دائما يثور وينادى بالحرية الحقيقية حرية الرزق وحرية العيش والديمقراطية السليمة لغالبية الشعب لا لحفنة من الرجعيين والاقطاعيين والمستغلين .

الحرية الحقيقية هى حرية الفرد .. وليست الحرية كما كانت تمارس فى بلادنا من قبل .. حرية تتكون من برلمانات زائفة تمثل قلية تحكم الأغلبية وتتحكم فى مجموع الشعب .

لقد مرت بالشعب المصرى محن كثيرة وأحداث عظيمة ،ولكنه لم يكن يخدع ولم يكن يستسلم الخديعة .. قد يخدع الى وقت ولكنه لايخدع كل الوقت .. كان الشعب يسمع الكلام والوعود والعبارات الطنانة عن الحرية والديمقراطية ولكنه كان يحس بأنه باسم هذه الديمقراطية يستغل الشعب وتوضع السلاسل فى عنقه من اجل تحقيق منفعة عدد قليل تجمع وتآمر لكى يتمتع بالسلطة والسلطان وليثرى ويستغل نفوذه .

وبقى هناك عدد من الناس من الذين قاموا عام ١٩١٩ مازالوا باقين على مثلهم العليا .. على أهداف الثورة ولـكنهم وجدوا أن البقاء على هذه المثل العليا يضر بهم وبمصالحهم .

وتفاوتت المدد .. ولكن القلاع تساقطت وهوت الحصـون .. وفى النهاية قال كل فرد : لا فائدة من السير فى هذه الطريق .. فانحرفوا عن طريق الثورة .. وابتعدوا عن طريق الشعب .

وابتدأنا نرى كيف تحكمت السلطات المختلفة والقوى المتعددة فى هذا البلد وكيف أن أحدا لم يعمل حسابا لمصالح الشعب وكيف جرف التيار البقية الباقية من الزعماء ومحترفى السياسة .

وقامت الثورة فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وهى تشعر بهذا الشعور لأن الذين قاموا بهذه الثورة هم من الشعب قد عاشوا معه واحسوا باحساسه وتألموا كما تألم وكانوا يشـعرون بالأمل كما كما كان الشـعب يشعر بالأمل لأنهم نبعوا منه وخرجوا من بين صفوفه .

وخرج الجيش فى ٢٣ من يوليو يمثل الطليعـة التى يتبعهـا زحف مقدس وزحف عظيم من أبناء هذا الشعب وكانت الأحزاب تقدم له الوعود ولكنها كانت تتعامل مع الاستعمار وتتآمر معـه وتيسر مهمته .

وهذه الأحزاب كانت تتجه الى استغلال الشعب من اجل فئة قليلة تكتلت فى الأحزاب .. كانت تبحث عن مصلحتها .. مصلحة الاقطاعيين والانتهازيين والرجعيين والمستغلين .. مصلحة فئـة من الراسماليين الفاسدين .

اما الغالبية العظمى من هذا الشعب فكانت مهملة لاينظر اليها ولايعتد بها .. كانت الاحزاب تمثل هذه المعانى كلها .

وعندما قامت الثورة وجدت الاحزاب ان فى قيامها خطرا على السلطة التى كانت تحتكرها لنفسها .. ولذلك فلم تقاوم الثورة فقط ولكنها ارادت ان تستغل الثورة .. فهمت الاحزاب ان الثورة هى عبارة عن انقلاب كالانقلابات التى كانت تحدث .. وكان يدبرها الانجليز ضد ارادة الشعب ، اوالانقلابات التى كانت تدبرها السلطات العليا الرجعية ضد ارادة الشعب والانقلابات التى كنا نحس بها كل شهر وكل شهرين وكل ثلاثة اشهر فى أواخر ايام الملك .

ولم يبلغ الذكاء الى درجة يفهمون معها أن هذه الثورة ليست انقلابا ولكنها ثورة بكل المعانى ، ثورة سياسية ، وثورة اجتماعية ، ثورة تشعر بآلام الشعب الطويلة على مر السنين ، وثورة تشعر بآمال الشعب التى كان يتطلع اليها . ثورة تحس بنفس الاحساس الذى يحس به الشعب .

وبدأت الاحزاب والرجعية والانتهازية تتبع الاساليب القديمة التى اتبعوها بعد عام ١٩١٩ .

لقد كانوا يستخدمون الشعب عن طريق الوعود ويبثون فى نفسه بذور الشك .. وروح الخوف من الاستعمار ، ويقولون : ان هؤلاء لم يقوموا ليمثلوا مصر .. وبدأت الحزبية تستخدم هذه الاساليب كلها .. لماذا ؟.

لكى تعود ثانية لتتحكم ولتستغل وكما استخدم الشعب فى سنة ١٩١٩ ليثور ويتعرض للموت ثم يسلم القيادة للذين اتجهوا الى الاستغلال والسيطرة والاستبداد .. وكل منهم يستهدف الوصول الى السلطة .. وكان كل منهم يتجه الى المستعمر ليتصل به ويبحث كل منهم عن قوة تسنده وتشد أزره .

وكانت الاحزاب تخدع الشعب وتشككه .

ونحن كشعب قاسينا طويلا ووعدنا وعودا كثيرة ولم تتحقق هذه الوعــود .

نحن كشعب طيب .. كنا دائما نستمع الى الوعود الخـلابة ونصدقها وننتظر أن تتحقق ولكن كنا نجد اننا ناخذ وعودا براقـة لاتتحقق فنحن لذلك شعب كثير الشك .

وبدات الاحزاب تستغل هذه الطبائع والوقائع والحقـائق لاستغلال الثورة وبدات المعركة بين الثورة وبين الاحزاب .

لم ينخدع الشعب ، وكان الشعب احيانا يتساءل عن الحقيقة ولكن فى هذه المرة كان الشعب يحس ويشعر أن هذه الثورة التى انبثقت من آماله وآلامه انما ستتجه قدما الى الأمام لتحقيق هذه الآمال ولتحقيق المثل العليا التى كان يشعر بها .

لم يخدع الشعب ابدا .. كان يشك فى بعض الأحيان .. ولكنه كان على حذر من الخداع ومن التضليل ، وكان يشعر بأن الثورة تتربص بها الرجعية والانتهازية والاستعمار وأعوانه .. وكان الشعب يسند هذه الثورة لأنه كان يحس انها تمثل احساسه وتعبـر عن شعوره وبهذا دخلت الثورة فى معركة مع الحـزبية والرجعيـة والانتهازية ومع الاسـتعمار واعوانه الذين يبحثون عن السـلطة والسلطان والاستغلال والاستبداد .

لقد استطاعت الثورة ان تحقق كثيرا من اهدافها .. استطاعت الثورة فى هذه المرحلة القصيرة أن تنتصر على الاستعمار واعـوانه وعلى الرجعية والانتهازية وان تثبت دعائم المجتمع الجديد الـذى كنا نحلم به ونتمناه جميعا .

لقد بنيت هذه الثورة على المحبة والتعاون ، ولم تبن على الحقد او الكراهية .. هذه الثورة حينما قامت جمعت بين أبنائها المحبـة

والتضحية وانكار الذات . والرجال الذين قاموا بها كان كل واحد منهم يشعر بالمحبة نحو اخيه .. وهذه المحبة هي التي جمعتنا .. وليست الأطماع ابدا .. وليس الحقد ولا الكراهية .. هذا التعاون الذي يجمع بيننا .. وكذلك انكار الذات كانا عاملين كبيرين جدا في نجاح هذه الثورة وفي التدابير لهذه الثورة لمدة سنين طويلة .

أول يونيو سنة ١٩٥٦
المؤتمر التعاوني الثاني – القاهرة

معارك ضد الديمقراطية المزيفة

لقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ولكنا لم نكن نتمتع من الديمقراطية الا باسمها ولكن معناها واصولها ، جذورها كانت مفتقدة . كنا لا نحس ولا نشعر بها وكنا نشعر أن هذه الديمقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا من أجل فئة من الناس .. فقدت الديمقراطية معناها وروحها وأسبابها وتحت اسم الديمقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون .. تحكمت فئات قليلة كانت تتجر بالديمقراطية وكان الشعب ينظر ويكشف ويعرف ويعلم ..

ونحن كشعب قاسينا طويلا نستطيع ان نعرف الخديعة والخداع والتضليل ..

تحت اسم الديمقراطية قاسينا كثيرا كانت الديمقراطية كفاحا من اجل الحكم والسيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان ..

ولهذا حينما كتبنا هذه المبادىء قبل الثورة كنا نعبر عن آمال واهداف الشعب . وكتبنا الهدف السادس من اهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة نتلافى بها مافات .. لانكتفى منها بالبرلمانية ولا باسمها ولكن بحياة ديمقراطية سليمة .

من اجل الاغلبية العظمى من هذا الشعب لامن اجل الاقلية ولا من اجل المستغلين والمستبدين .

كانت هذه هى أهدافنا .. وهى أهداف الشعب .

ومنذ ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ واجهنا عدة معارك .. ولم تكن هذه المعارك موجهة ضد جمال عبد الناصر بل كانت موجهة ضد الشعب وأهدافه الكبار .. هذه الاهداف التى تعبر عن آمال الشعب والتى كنت أشعر بها قبل قيام الثورة .

ولهذا فنحن حينما قاومنا وكافحنا وقاتلنا فى سبيل انتصار هذه المبادىء .. كنا نكافح ونقاتل ونتكتل من أجل الحفاظ على المبادىء السامية التى كافح من اجلها أبناء الشعب على مدى الأيام .

كنا نقاتل ونحارب بقوة وعزم وايمان ، من اجل تحقيق الاهداف الستة التى آمن بها الشعب وعمل طويلا على ان توضع موضع التنفيذ .

ان المعارك التى خاضتها الثورة عندما قامت فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ كانت من أجل تحقيق هذه الآمال كلها . فقد كان هناك افراد تتغلب عليهم الانفرادية وتتغلب عليهم المصلحة الذاتية واشخاص ينظرون الى الماضى ويفكرون فى الثراء واستغلال النفوذ وكانت الثورة تحاربهم وتقاومهم لانهم كانوا يحاربونها .. لاعتقادهم انها ستحرمهم من استغلال النفوذ ومن السلطة التى مارسوها على

من السنين .. كانوا يعتبرون أن الثورة ستخلص الشعب من فئة قليلة سيطرت عليه وتسلم الوطن بمقدراته وثروته الى ابنائه الحقيقيين .. الى الشعب كله لا الى فئة قليلة .. ولذا خضنا معارك طويلة ومريرة من أجل المبادىء التى كنا نؤمن بها منذ سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ دخلنا هذه المعارك من اجل نصرة هذه المبادىء مبادىء الشعب .

وكانت الرجعية والانتهازية تقف ضدنا ولكننا فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا سنترك الماضى بمآسيه ونتجه الى المستقبل لنعمل متكاتفين ومتحدين من أجل بناء مجتمع تسوده الرفاهية

ليست رفاهية لفئة من الشعب وعبودية لفئة من الناس بل نريد مجتمعا تسوده الرفاهية لأبناء الشعب جميعا .. وهذا هو الهدف الذى نسعى اليه اليوم .. لابد أن نتكتل ونعمل من اجل تحقيق هذا الهدف .

اننا سنأخذ من الماضى عبرة حتى لانخدع ولا نضلل ونكون على حذر دائما ومن أجل بناء مجتمع تسوده الرفاهية وترفرف عليه العدالة بين ابناء الشعب ومن أجل صفحة جديدة فى تاريخ وطننا ومن اجل اعطاء الفرصة لكل مواطن .. من أجل هذا كله نتجه الى المستقبل ونحن ننسى الماضى ومآسيه وآلامه ونحن لن نحاسب على الماضى فاننا شعب كريم طبيعتنا تجعلنا ننسى ونحاسب على المستقبل على ان الحساب على المستقبل يجب ان يكون حسابا عسيرا .. فالشعب لا يتهاون فى حقوقه .. الشعب الذى خدع فى الماضى يشعر بالحرية اليوم فقد تخلص من الاستعمار واعوانه .. ومن السيطرة المستبدة فى الخارج .. والسيطرة المستغلة فى الداخل .. هو الذى لن يغفر فى المستقبل ابدا خيانة لأعوان الاستعمار أو للرجعيين .. للمستبدين او للمستغلين .. أو للانتهازيين .. ولكننا سنبدا صفحة جديدة وهناك فرصة لكل مواطن ليكفر

عمـا مضى ويبـدأ صـفحة جديدة نشـعر فيها بالحـرية والعزة والكرامة .

اننا منذ قيام الحرب العالمية الثانية ، ونحن نحكم بالاحـكام العرفية ولم تكن هذه الأحكام العرفية ضد أعداء الوطن بل كانت تستخدم ضد الوطنيين الذين يطالبون بحقوق الشعب وقد استمر الشعب بعد دستور سنة ١٩٢٣ يحكم بالأحكام العرفية باستمرار ... اما فى عهد الحرية الجديد لاأحكام عرفية .

ولكن الذى أريد أن أقوله ان الشعب يجب أن يكون دائما على حذر وأن ينسى الماضى ولكن نتذكر العبرة منه والعظة .. فالحرية التى نشعر بها اليوم حرية حقيقية .

ولقد كانت حرية الصحافة فى الماضى تمارس كوسيلة للحزازات والأغراض الشخصية فالقصر كان يستخدمها ضد الأحـزاب .. والأحزاب كانت تستخدمها ضد بعضها البعض .. ولم تكن هناك حرية صحافة بل كانت هناك الحزازات والأنانية والحقد والكراهية وكان كل فرد يبحث عن مصلحته الذاتية ويبحث عن الطريق الى الحـكم ويسـتغل حرية الصحافة من أجل تحقيـق مآربه وأطماعه الشخصية .

اما فى عهد الثورة فيجب أن توجه هذه الحرية لبناء مجتمـع تسوده الرفاهية .. هذا المجتمع لن يكون فيه مكان أبدا للرجعيين أو للانتهازيين أو لأعوان الاستعمار .

ان غايتنا هى تحقيق مجتمع تسوده الرفاهية ولا وجود فيه للرجعية .

١٩ يونيـو سنة ١٩٥٦
المؤتمر الشعبى بمناسبة الاحتفال
بيوم الجـلاء ـ القاهرة

مفهوم الديمقراطية السياسية
من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢

ان الديمقراطية السياسية التى لا ترضى أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية ليكون العدل والمساواة هو الاساس السليم بين أبناء الوطن الواحد ، لا يمكن أن تكون ديمقراطية بأى شكل من الأشكال ، انما هى تستغل اسم الديمقراطية لتستغل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

ولقد ورثنا تركة كبيرة من الماضى البغيض .. تركة اثرت فى نظمنا الاجتماعية .

ورثنا التركة التى تعبر عن التفرقة الاجتماعية والاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال عن الحكم .

كان الاستعمار واعوانه يعملون تحت اسم الديمقراطية السياسية فى بلادنا .. ولكن كانوا يقفون دائما ضد أى تقدم اجتماعى فلم تقم فى بلادنا بأية صورة من الصور ديمقراطية اجتماعية .. كان هناك الاقطاع وكبار الملاك ، وكان هناك الفلاحون الذين يعملون فى الأرض عبيدا للاقطاع .

وكان هناك سيطرة رأس المال على الحكم وكان هناك استخدام النفوذ واستغلال للشعب .

وكان هناك شعب يكافح ويقاتل فى سبيل الحصول على حريته الاجتماعية .

وكانت كل القوى فى يد الاقطاع والاستعمار والراسمالية الفاسدة التى كانت تتحكم فينا .

وكانت القوة ايضا فى يد الاحتكار الذى يريد أن يحقق الارباح فى استغلال الشعب .

وحينما قامت هذه الثورة وناديتا بالقومية العربية وباقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي .. كما تعنى الديمقراطية السياسية مع الديمقراطية الاجتماعية .. لا فوارق بين الطبقات .. مساواة بين الجميع .. الشعب كله يعمل من أجل تطوير الاقتصاد ومن أجل رفع مستواه الاجتماعى .

ولن نخدع بعد اليوم من تزييف الشعارات .

لقد زيفوا الشعارات فى الماضى ليخدعوا الشعب .. ولكى يتمتعوا بتأييده من ان يحصلوا على اغراضهم ويضعوا بلادنا ضمن مناطق النفوذ .

لقد زيفوا شعارات الديمقراطية ..

وقامت فى مصر سنة ١٩٢٣ ديمقراطية سياسية ..

ولكن قامت هذه الثورة لأن الديمقراطية السياسية لم تسر جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية وخدعنا بالديمقراطية السياسية ولم تكن – كما نفهم – الديمقراطية السياسية فى مفهومنا جميعا الا السبيل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية ولم تكن الديمقراطية السياسية والحزبية التى قابلناها والحزبية التى قابلناها سنة ١٩٢٣ وما بعدها هى السبيل من أجل تحقيق الديمقراطية والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال واقامة مجتمع تسيطر عليه الرفاهية .

لكن هل سارت الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٥٢ فى مصر جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية .

كلنا نعلم ان الديمقراطية السياسية كانت احتكارا لفئة من الناس أرادت ان تستغلها لتتحكم فى ابناء الشعب .. ارادت ان تستغلها لتستغل عمل الشعب .

وكان الفلاح يعمل ، والعامل يعمل ، ولكن كانت المكاسب تعود للاحتكارات وللاقطاع .

كانت الديمقراطية السياسية التى نادوا بها وطبقوها من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٥٢ انما هى تزييف للشعارات وانما هى تزييف لمعنى الكلمات وانما هى تزييف لمعنى الديمقراطية .

ان الديمقراطية السياسية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية .. يجب أن نحطم التركة الثقيلة التى ورثناها من الماضى .

اننا ورثنا عن الماضى الاقطاع .. لقد رزح هذا الشعب تحت الاقطاع سنين طويلة ، وكان هذا الشعب يورث من جيل الى جيل لفئة من اعوان الاستعمار وفئة من الانتهازيين من المستغلين الذين كانوا يستغلونه من اجل تحقيق ارباحهم .

واليوم ونحن نحقق اهدافنا ونحن نحدد ايضا معالم الطريق الذى نسير فيه يجب ان نعرف ان الشعارات المزيفة لن تجعلنا نحيد عن الطريق .

لقد زيفوا الشعارات فى الماضى ولن يستطيعوا أن يخدعونا ابدا فى الحاضر او المستقبل بتزييف الشعارات مرة أخرى . اننا نعرف اهدافنا ونعرف ايضا طريقنا .

ان اهدافنا هى تحقيق الديمقراطية السياسية وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية فى نفس الوقت .. فلا فائدة ابدا فى ديمقراطية سياسية تمكن اصحاب المصانع أو بعض اصحاب المصالح من ان يتحكموا فى رقابنا حتى يستطيعوا أن يستغلونا كما استغلونا فى الماضى ، وحتى يستطيعوا أن يستغلوا نتيجة عملنا .. وحتى تتحكم فينا الاحتكارات .

لابد ان تسير الديمقراطية الاجتماعية جنبا الى جنب مع الديمقراطية السياسية .

هذا هو ايماننا وهذا هو طريقنا .

ان الشعارات التى زيفت فى الماضى باسم الديمقراطية لم تستطع ابدا أن تجعلنا نحيد عن هدفنا فى ديمقراطية اجتماعية وتطور اجتماعى .

ولهذا قامت الثورة فى مصر لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية برغم الديمقراطية السياسية التى كانوا يضللوننا بها والتى كانوا يدعونها .

كل الشعب فى مصر فى هذا الوقت لم يخدع ولم يضلل بالديمقراطية السياسية ولكنه كان يشعر أن هذه الديمقراطية انما هى تجنيد الأغلبية لخدمة الأقلية .. لخدمة الاقطاع ورأس المال والاحتكار والاستعمار .

كانت هناك ديمقراطية سياسية أو ما عبروا عنها بالديمقراطية السياسية ولكنها كانت لخدمة نفر قليل وكانت لتسخير الأغلبية لخدمة الأقلية .

لهذا حينما قامت الثورة للقضاء على الحرية التى تبنت الديمقراطية السياسية لتستغل وتتحكم قام الشعب كله يؤيد هذه الثورة ويعبر عن ارادته فى أن لابد من أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية السياسية .

وكانت هذه التركة الثقيلة التى ورثناها والتى لم تستطع الديمقراطية السياسية فى الماضى أن تخلصنا منها لأنها كانت الوسائل للمحترفين السياسيين فى هذا الوقت ليحصلوا على الأصوات التى تمكنهم من ان يحكموا .

وكانت الديمقراطية الاجتماعية هى عدوهم الأول لأنها كانت تسلبهم نفوذهم ، وأرزاقهم ، وكانت تسلبهم أيضا ما يعود عليهم من عرق الشعب وعمله .

ولهذا فان أهدافنا هى تثبيت الاستقلال وصيانته ، وهى ايضا حماية القومية العربية بأى تعبير تعبر به القومية العربية عن نفسها بارادتها الحرة المستقلة .. وهى ايضا وضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ وخلق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩
العيد الاول للجمهورية العربية المتحدة
ميدان الجمهورية ـ القاهرة

لماذا لم نتبع الأحزاب

ان هناك نظما سياسية مختلفة اتبعت فى العالم .. نظام الحزب الواحد ، ونظام الاحزاب المتعددة ..

ان نظام الحزب الواحد لا يعبر عن آمالنا ، لان معناه أن تحتكر فئة قليلة العمل السياسى ، وباقى الشعب ليس له دور ايجابى فى العمل ، وعليه أن يكون تابعا لهذه الفئة القليلة . ومعنى هذا استبعاد الغالبية الكبرى من ابناء الشعب .. فنظام الحزب الواحد لن يكون هو المعبر عن ارادة الشعب الواحد المتحد .

وقد عرفنا فى مصر نظام الاحزاب المتعددة.. وكان من الواضح أن هذا النظام لا يلائم طموحنا نحو التحرر . اذ كانت الدول

الاستعمارية التي تستهدف وضعنا داخل مناطق نفوذها تستغل هذه الاحزاب لكي تفرق الشعب الى فرق متناحرة فيسهل على الاستعمار البقاء .

ولعل اصدق مثال على ذلك ، ما حدث في سنة ١٩١٩ اذ واجه الشعب الاستعماري البريطاني صفا واحدا ثم شكلت الاحزاب وتناحرت ، وتفرق الشعب الى شيع ففقد الشعب وحدته ولم تعط ثورة سنة ١٩١٩ ثمارها المرجوة كاملة وبقي الانجليز في بلادنا حتى سنة ١٩٥٦ ، لان الاحزاب تركت الهدف الذي شكلت من أجله في سنة ١٩١٩ وبدات تحاول تحقيق اهدافها الخاصة في الحكم والسيطرة . وكان كل حزب يعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة فالوصول الى الحكم عن طريق السفير البريطاني أو عن طريق القصر كان وسيلة ، وكانت المصالح الذاتية هي الغاية التي تهدف اليها الأحزاب جميعاً .

ان تعدد الاحزاب لم يكن له الا نتيجة واحدة وهي اتاحة الفرصة للنفوذ الاجنبي للبقاء في بلادنا ..

ان الأحزاب الرجعية تنحاز الى الغرب وليس لديها مانع من ان تستعين بالقوى الأجنبية لتدعم من قدرتها على الوصول الى الحكم لتحمي مصالحها ، وبذلك تتعاون السيطرة المعتدية الخارجية مع السيطرة المستغلة الداخلية .

والأحزاب الشيوعية تنحاز الى الشرق ، وتبذل اقصى ماتستطيع من الجهد لتصل الى الحكم وتقيم دكتاتورية البروليتاريا وهي في سبيل تحقيق اهدافها تتعامل مع الشيوعية الدولية ، وليس من شك أن هذا الاجراء يضعنا داخل مناطق النفوذ ، وفي هذه التجربة الجديدة من حياتنا وفي المعارك التي خضنا غمارها

من اجل الحرية وتثبيت الاستقلال لم يكن نظام الحزب الواحد يلائم انطلاقاتنا ، لأنه يعنى احتكار السياسة لفئة قليلة من ابناء الشعب ، كما ان نظام تعدد الاحزاب لا يلائمنا لأنه سيكون وسيلة لتغلغل النفوذ الأجنبي داخل بلادنا .. ويهدم القاعدة التى اقمناها من اجل تحرير الأمة العربية كلها ..

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩
نقابة المهن الهندسية

ديمقراطية الماضى !

ان الديمقراطية التى مارسناها فى الماضى لم تكن فى جوهرها الا دكتاتورية الرجعية ، لاننا ورثنا الاقطاع وسيطرة راس المال وورث البعض الآخر الفقر ، وكان هذا يمثل الاستغلال بأبشع صوره اذ كان يمكن لفئة قليلة من التحكم فى ثروات بلادنا وخيراتها .

ولقد قام الشعب على مدى التاريخ بثورات هائلة ، ضد الاقطاع والسيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية وكانت ثورات الشعب دائما متلاحقة من أجل الاستقلال ، وكان الشعب يشعر فى أعماقه ان الاستقلال والقضاء على الاحتلال انما معناه الأصيل ، انه يستطيع أن يتخلص من الظلم الاجتماعى وان يقيم بين ربوع وطنه عدالة اجتماعية .

وحينما قامت ثورة ٢٣ من يوليو اعلنت انها تريد اقامة حياة ديمقراطية سليمة وتبنى المجتمع الجديد الذى يشعر كل فرد من ابنائه بالمساواة والعدالة .

اننا ضد دكتاتورية الاقطاع وراس المال ، لأنها تمكن خمسة في المائة أو أقل من ابناء الشعب في أن يتحكموا في رقاب الباقين ، ولأنها تعبير عن استغلال الانسان للانسان .

ونحن ضد استغلال الانسان للانسان ، لأنها تعبير عن الاستغلال السياسي والاقتصادي ونحن نعمل من أجل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية للشعوب جميعا .

لقد مهدنا طريق الديمقراطية السليمة ، من اجل ان تكون الحرية للشعب كل الشعب ولا حرية لأعداء الشعب ، من اجل أن تكون الحرية والديمقراطية للشعب كله لا لطبقة واحدة ، لا للطبقة الراسمالية ولا للطبقة الاقطاعية ، واذا كنا قد آلينا على انفسنا ان نقيم بين ربوع أمتنا تجربة جديدة للاشتراكية تعتمد على المحبة والأخاء ، ولا تعتمد على تسلط طبقة تحت أى اسم من الأسماء . اذا كانت هذه هي ديمقراطيتنا السليمة ، واذا كنا نرفض عودة الرأسمالية والاقطاع والرجعية من جديد ، لأن هذا يمثل طبقة قليلة ، فاننا نرفض أيضا دكتاتورية البروليتاريا التى تعبر عنها الشيوعية لأن هذا معناه أن تتحكم فئة قليلة ، ونحن قد عقدنا العزم على أن نقيم بين ربوع بلدنا تجربة جديدة تجمع أبناء الشعب جميعا في تنظيم سياسي من أجل الشعب كله ، لكي تقيم المجتمع الجديد الذي ترفرف عليه الرفاهية .

ان طريقنا الجديد يتطلب ثقافة قومية تعبر عن ثقافة الديمقراطية السليمة والثقافة التى أعنيها هي العقيدة الفكرية .

ان هناك فرقا بين العلم والثقافة .. الثقافة جيشها الشعب كله بكل ابنائه من الفلاحين والعمال والطلبة والتجار من الطبقة المتوسطة ومن كل فرد يعمل من أجل آمال الشعب ، وثورته الاشتراكية .

اننا حينما نسير في ثورتنا الثقافية ندعم ثورتنا الاشتراكية وثورتنا السياسية ، فالثقافة هي السلاح الاساسي الذي يمكن الشعب ان يكون على وعي وتأمل .

ان الثقافة الجديدة التي نريدها ، انعكاس للنظام الجديد المتحرر من الاستغلال بكل صوره .

ان الثورة الثقافية تضع نفسها في خدمة الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ونحن في سبيل بناء مجتمع قائم على اساس من الكفاية والعدل لابد لنا من ثقافة معادية للاستعمار والرجعية والاقطاع وسيطرة راس المال ودكتاتورية .. ثورة ثقافية هادفة ، ليعرف الشعب حقوقه ومكاسبه وآماله ، كما يعرف من هم أعداؤه ومن هم أصدقاؤه ، ثم يعرف الطريق الذي يمكننا من بناء المجتمع الجديد .

اننا نريد أن نقضي على الثقافة الاستعمارية ، وليس معنى هذا اننا لا نريد الثقافة الاجنبية . فنحن نريد الثقافة الأجنبية ، وللآن علينا ان ندرسها دراسة واعية عميقة لنعرف الضار منها فنتركه ، والمفيد ناخذه . ان الذي لا نريده هو الثقافة الاستعمارية التي كانت دائما تدفعنا الى اليأس والخمود والجمود .

ان الثقافة الاستعمارية لم يقدر لها النجاح في بلادنا ، لأننا انتصرنا ، ولم يسيطر علينا اليأس والخنوع .

ومن اجل الثقافة الشعبية حررنا كل ميادين الثقافة .. فاصبحت الصحافة في بلادنا تعبيرا عن الثقافة الشعبية ، ونحن نعرف كيف كانت الصحافة في الماضي عملية راسمالية ، وتخضع للاعلان ومن ثم تخضع لدكتاتورية راس المال .

لقد صممنا على تحرير الصحافة : الا من تأثير ضمير هذا الشعب ، ولهذا ملكت الصحافة للاتحاد القومى .

ان الثورة الثقافية سلاح قوى لجماهير الشعب ، لأن لها اهمية كبرى بالنسبة لحركة التطبيق الثورى من اجل اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩
عيد النصر – بورسعيد

مجتمع ديمقراطى
متحرر من الاستغلال

ان ديمقراطية الرجعية التى مارسناها منذ سنة ١٩٢٣ لم تكن فى جوهرها الا ديكتاتورية الاقطاع وراس المال .

ان ديمقراطية الرجعية ليست فى حقيقتها الا تحكم فئة قليلة من اصحاب المصالح فى الشعب بمجموعه .

وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من اجل فئة قليلة من الناس .

ان ديمقراطية الاشتراكية هى ديمقراطية الشعب العامل والذى له الحق فى ناتج عمله وله الحق فى بلده .

ان ديمقراطية الاشتراكية هى الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية . وهى القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم وايجاد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لا يمكن أن تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لراس المال أو احتكار .

ان دكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل الذى صمم على ارساء العدالة الاجتماعية ، وصمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والذى صمم على عزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكى العربى .

اننا نمضى فى طريق الديمقراطية الاشتراكية .. ديمقراطية الشعب العامل لأننا نؤمن أننا سنبنى بلدنا من أجل الشعب كله لا من اجل فئة قليلة من الناس .. سنبنى المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل صوره وأشكاله لنهيىء لأبناء الوطن جميعا حياة حرة كريمة .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢
المؤتمر الشعبى - الاسكندرية

الفصل الثالث

******* *** **

الديمقراطية السليمة

- نحو الديمقراطية السليمة
- معنى الحرية السياسية
- مفهوم ديمقراطية الرجعية وديمقراطيتنا الاشتراكية
- الديمقراطية الرجعية
- الديمقراطية الاشتراكية
- موقف الأحزاب من المبادىء الستة
- الرجعية ترفع شعار الديمقراطية
- الفرق بين الاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي
- معارك من اجل الديمقراطية السليمة

كان التحدى الكبير الذى يواجهنا بعد أن تبلورت عقائدنا ، هو أن نحدد الاطار الذى تستطيع فيه هذه الثورة ان تباشر حركتها وتصنع اثرها وتؤدى رسالتها بتحقيق اهدافها .

وكان امام شعبنا أكثر من طريق ..

كان امامنا ـ مثلا ـ طريق سيطره الدولة ، وأن يفرض الحاكم وصايته على الشعب ويملى عليه اتجاه خطاه .

وكان واضحا أن شعبنا لا يرتضى هذا الطريق ..

كان واضحا ان شعبنا يؤمن بحق ، ان الحكومة لايمكن أن تكون الا تعبيرا شعبيا أو ارادة شعبية أو أداة منفذة لمطالب الشعب .

واذا فقدت اية حكومه سندها الشعبى فان الحكام مهما صدقت نياتهم لا يمكن أن تكون لهم أكثر من قيمتهم الشخصية كأفراد ، ثم يصبح الحكم نفسه انعكاسا لهذه الشخصية الفردية كما يصبح المصير الوطنى كله مغامرة على هذا العنصر الفردى محفوفة بالخطر .

ولقد كان تقديرنا أن حماية المصير الوطنى انما تتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتدفق الخالد الذى لا ينتهى .

وكان أمامنا ـ مثلا ـ طريقة تعدد الأحزاب ، ولكن الأحزاب لا يمكن أن تكون الا تعبيرا عن أوضاع اجتماعية وعلى هذا الأساس فى تعدد الأحزاب فى بلدنا مع ازدياد الفوارق بين الطبقات ووجود تخلف يحدد للدخل القومى نطاقه فى الوقت نفسه ؛ سوف يصنع هوة سحيقة بين هذه الأحزاب لا سبيل الى اجتيازها ، كما انه فى محاولة القلة التى تملك للاحتفاظ بما تملكه وفى محاولة الكثرة التى لا تملك الفرصة المتكافئة لكى تستعيد حقها ، يصبح

الصراع الدموى أمراً محتماً باعتباره الطريق الوحيد الى التغيير ؟
ثم يكون ما يستتبع ذلك من الناحية الخارجية حين يحاول الذين يملكون أن يجدوا السند من خارج بلادهم ، كما يحاول غيرهم أن يواجه هذا السند الخارجى بسند خارجى مضاد له ، وهكذا يصبح الوطن ميدانا للحرب الأهليـة بين ابنائه على اسوأ الظروف ، أو يصبح ميدانا للحرب الباردة بين الكتل الخارجية على أحسنها ؟ دون أن يخطو خطوة واحدة الى الأمام .

وكان أمامنا ـ مثلا ـ طريق الحزب الواحد ، ولكن الحزب ؟ حتى بالمعنى الحرفى للكلمة ، انما يمثل جزءا من الشعب ، والحزب الواحد على هذا الأساس هو احتكار العمل السـياسى لقسم من الشعب دون المجموع .

ولقد كان راى شعبنا ان هذه الطرق كلها ، قد تصلح لـكفاح شعوب غيرنا فى ظروف مختلفة وفى اطوار متفاوتة من نموها ؟ ولـكن رأى شعبنا فى الوقت نفسه ان هـذه الطرق كلها لا تلائم ظروفه الخاصة والمرحلة الحاضرة من نموه القومى .

هكذا انطلق شعبنا يبحث عن طريق جديد .

ولم يكن يهم شعبنا فى بحثه عن الطريق ان يتقيد بالأشـكال المـألوفة وانما كان البحث عن الحقيقة ذاتها هو أعظم ما يعنيه .

وكانت هناك نجوم هادية على الأفق يسترشد بها شعبنا فى بحثه عن الحقيقة ، أولها : كان هنـاك امتزاج كامل بين الاشتراكية والديمقراطية وبدون الاشتراكية التى هى فى مضمونها تحرير الفرد من الاستغلال ، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية .

كما انه بدون الديمقراطية التى هى فى مضمونها اشتراك كل فرد فى التوجيه لا يمكن ان تكون هناك اشتراكية .

وكيف يمكن أن تعيش الديمقراطية ، اذا كان الاقطاع يباشر بحكمه واذا كان رأس المال المسيطر ، اذا كان مصير أى فرد يحدده وضعه الموروث ، كذلك كيف كان يمكن ان تتحقق الاشتراكية اذا تحكمت الأقلية التي ورثت الفرصة ، واذا ابعدت الأغلبية عن تقرير الأمور ووضع السياسات ورسم الخطط .

هناك اذن اتصال عضوى بين الاشتراكية والديمقراطية حتى ليصدق القول بان الاشتراكية هي ديمقراطية الاقتصاد ، كما ان الديمقراطية هى اشتراكية السياسة .

وثانيها : ثانى هذه النجوم الهادية .. ان الوحدة الوطنية هى الضمان الوحيد لسلامة العمل القومى ونجاح اهدافه فى كل المجالات فيما نواجه من ظروف .

ولقد كانت الوحدة الوطنية وحدها هى سلاحنا فى اجلاء الاحتلال عن ارضنا كما كانت فرقتنا هى سبيله الى البقاء فى وطننا ما بقيه من سنين .

كذلك كانت الوحدة الوطنية أعظم دروعنا فى صد العدوان سنة ١٩٥٦ كذلك فانه فى اطار الوحدة الوطنية الدائمة يمكن ان يجرى تفاعل الطبقات وتقاربها تجنبا للصراع الدامى المحتم ؛ اذا ما بقيت الفوارق الواسعة ، واذا ما بقيت الفرقة العميقة .

وثالثها : ان التعبئة الوطنية لكل الطاقات هى الوسيلة الوحيدة لدفع التطور فى جميع مجالاته بسرعة وكفاية ، ذلك ان العالم يتقدم بخطى واسعة تتضاعف كل يوم ، بل كل ساعة ، من الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كذلك فان وسائل المواصلات وتقدمها الخيالى وما يترتب على ذلك من الاتصال الفكرى المباشر على النطاق العالمى ؛ مضافا اليه ضغط المبادىء المختلفة التي تسندها الدول الكبرى بالأشكال المختلفة من فنون

الحرب الباردة .. ذلك كله جعل السرعة فى العمل امرا لا يقل اهمية عن العمل ذاته .

لقد أصبح لزاما علينا أن نعمل بسرعة مضاعفة ، لكى نعوض مافات من ناحية ولكى نلحق بهذا العالم الذى تتفتح له آفاق المعرفة كل يوم من ناحية أخرى .

٩ يوليو سنة ١٩٦٠
المؤتمر العام للاتحاد القومى - القاهرة

معنى الحرية السياسية

ولكن الحرية السياسية المطلقة لا يمكن أن نبيحها أن لمكن منها أعوان الاستعمار .

ونحن اذا نظرنا الى بريطانيا ، وجدنا فيها حرية سياسية ولكنها لا تبيح الحرية السياسية بالنسبة لأى أعمال ضد النظام الملكى الموجود بها لأن النظام الملكى يتفق مع بيئة وظروف وامكانيات بريطانيا .

وأمريكا ايضا فيها حرية سياسية ، ولكن هذه الحرية السياسية ممنوعة اطلاقا لنشر المبادىء الشيوعية - لا أحد هناك - فى أمريكا يستطيع أن ينشر المبادىء الشيوعية .

والحرية السياسية فى روسيا ممنوعة بالنسبة لمقاومة النظم الشيوعية لا يقدر أحد هناك فى روسيا أن يقف ويدعو الى النظام الراسمالى ، كما ان النشاط الشيوعى ممنوع فى أمريكا بحكم القانون

اذن الحرية السياسية فى هذه الاحوال ؟ كل بلد تطبقها بما يلائم مصلحتها ، وبما يلائم ظروفها وطبيعتها .

الحرية السياسية إذا قيدت فيجب أن تقيد لمصلحة المجتمع ولا توجد أبدا حرية سياسية مطلقة .

ونحن هنا فى مصر لم نر حرية بمعنى حرية سياسية كاملة .. وإنما بالنسبة للشعب حرية الاستغلال وتحكم الأقلية الجشعة فى الأغلبية الضعيفة والعمل لمصلحة دولة أجنبية والعمل لمصلحة الاستعمار .

ونحن اليوم فى هذه المرحلة من تاريخنا والتى تعتبر نقطة تحول .. كل واحد منا يجب أن يوقن فى نفسه ويفهم أن الحرية لن تكون للانتهازية ولا للرجعية ولا للاستعمار ولا لأعوانه ولا للمحتكرين .. ولن تكون هناك حرية لأعداء الشعب .

والحرية كل الحرية للشعب .

أول يونيو سنة ١٩٥٦
المؤتمر التعاونى الثانى — القاهرة

مفهوم ديمقراطية الرجعية
ومفهوم ديمقراطيتنا الاشتراكية

ان ديمقراطية الرجعية التى مارسناها بتلك سنة ١٩٢٣ لم تكن فى جوهرها الا ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال .

إن ديمقراطية الرجعية ليست فى حقيقتها الا تحكم فئة قليلة من أصحاب المصالح فى الشعب بمجموعه .

وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من أجل فئة قليلة من الناس .

ان ديمقراطية الاشتراكية هي ديمقراطية الشعب العامل والذي له الحق في ناتج عمله وله الحق في بلده .

ان ديمقراطية الاشتراكية هي الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية .. وهي القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم وايجاد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لا يمكن أن تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لراس المال أو الاحتكار .

ان ديكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل الذي صمم على ارساء العدالة الاجتماعية . وصمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي صمم على عزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكي العربي .

اننا نمضي في طريق الديمقراطية الاشتراكية .. ديمقراطية الشعب العامل لأننا نؤمن اننا سنبني بلدنا من أجل الشعب كله لا من أجل فئة قليلة من الناس .. سنبني المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل صوره وأشكاله لنهيىء لأبناء الوطن جميعا حياة حرة كريمة .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢
المؤتمر الشعبي - الاسكندرية

الديمقراطية الرجعية

ان ديمقراطية الاشتراكية تختلف عن ديمقراطية الرجعية لأن ديمقراطية الرجعية التي جربناها في الماضي كانت تعني ان تتحكم

قلة من الانتهازيين السياسيين الذين يبيعون انفسهم للاقطاعيين والراسماليين ويستولون على السلطة وعلى الدولة من اجل مصالحهم هذه كانت ديمقراطية الرجعية وليست ديمقراطية الرجعية التى جربناها منذ عام ١٩٢٣ الا دكتاتورية الاقطاع ودكتاتورية راس المال وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من اجل فئة قليلة من الناس .

خطاب العيد العاشر للثورة
٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ – الاسكندرية

الديمقراطية الاشتراكية

والديمقراطية الاشتراكية هى ديمقراطية الشعب الذى يعمل . الشعب العامل الذى له الحق فى ناتج عمله وله الحق فى بلده .

ديمقراطية الاشتراكية هى الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية هى القضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة راس المال وايجاد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لايمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لراس المال ولا يمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك احتكار .

ان الذى يمكن ان يقوم فى وسط هذه الظروف ليس الا ديمقراطية الاقطاع وراس المال . وقد اعلنا أن دكتاتورية الرجعية يجب أن نسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب ديمقراطية الاشتراكية ديمقراطية الشعب العامل الذى صمم على ارساء العدالة الاجتماعية والذى صمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والذى صمم على أن يعزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكى العربى .

خطاب العيد العاشر للثورة
٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ – الاسكندرية

موقف الأحزاب من مبادىء الثورة الستة

وعندما قامت الثورة فى يوم ٢٣ من يوليو . لم يكن فى خاطرنا بأية حال من الأحوال أن نحكم .. لم يكن فى خاطرنا أن نستولى على الحكومة ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم القصور وحكم الحاشية ، وحكم السفارات الأجنبية وحكم أعوان الاستعمار . لم يكن فى خاطرنا أبدا أن نحكم .

كنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس من أهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة فى أسرع وقت .. حياة ديمقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب .

وفى أول الامر كنا نظن أن هذا العمل عمل سهل وخصوصا بعدما خرج الملك وتخلصنا من قوة أو سلطة القصر .. وطلبنا فى أول أيام الثورة من الاحزاب أن تستعد لتتولى السلطة وطلبنا من حزب الوفد أن يطهر نفسه من المستغلين تمهيدا لتولى الحكم باعتباره ممثلا للاغلبية قبل ذلك .. لكن كان لنا طلب واحد وهو أننا حين نضع الهدف السادس من أهداف الثورة موضع التنفيذ وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يكن لنا بأية حال من الأحوال أن نهمل الأهداف والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال واقامة عدالة اجتماعية ، واقامة جيش وطنى قوى ؛ فطالبنا أن تتعهد الاحزاب ـ أن يتعهد الوفد بالذات ـ بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .

وكانت البلورة الاولى لاقامة حياة ديمقراطية سليمة واقامة عدالة اجتماعية كانت تنفيذ قانون تحديد الملكية ..

وتمت اتصالات مع الوفد .. اجتمعت مع فؤاد سراج الدين اربع مرات من أجل بحث هذا الموضوع وطوال هذه الإجتماعات كانت هناك محاولة من جانبنا لاقناعهم ومحاولات من جانبهم لاقناعنا ..

ورفضوا تحديد الملكية التى طلبناها .. ورفضوا ان يعودوا الى الحكم على أساس تحديد الملكية ولكننا كنا نصمم على تحديد الملكية .

وكان الامر بالنسبة لى فى هذه الأيام غريبا كل الغرابة ولكننى بعد ذلك تبينت أن العملية لا تحتاج الى غرابة .. ليس بها الغاز أو عقد باى حال من الاحوال .. فكيف يمكن التفاوض مع الاقطاعى وصاحب الأرض بشأن تحديد الملكية وطلب صك منه بأخذ أرضه وتوزيع املاكه ، وكان حزب الوفد فى هذا الوقت يمثل طبقة من ملاك الأرض والاقطاعيين وكان من الطبيعى ان يرفضوا هذا الوضع .. غير الطبيعى ..

وقد فطنا فى آخر الأمر الى اننا كنا سذجاء جدا حينما طلبنا من الاقطاع ان يقبل بنفسه ان يوقع صك القضاء على الاقطاع وتحرير الفلاح لان معنى هذا حتى من الناحية السياسية القضاء على الحزب نفسه لأن الحزب كان يعتمد على الاقطاعيين .. ويعتمد على النفوذ الاقطاعى .. والاقطاعيون فى كل دائرة وفى كل مديرية فى هذا الوقت كانو يعتمدون على الفلاحين الذين يعملون عندهم فى اخذ اصواتهم .

محاضر جلسات اللجنة التحضيرية
ص ١٠و١١و١٢

الرجعيـــة ترفــع
شعار الديمقراطية

والرجعية تستطيع ان تكيف نفسها وفق العصر .. ترفـع شعار الديمقراطية اذا كان شعار الديمقراطية يجذب الجمـاهير لأن سلاح الرجعية هو الجماهير . الشعب نفسه . فهي تخدعه . ترفع الشعارات ثم تكبله بعد ذلك لأنها بعد ان تصل الى اهدافها تتناسى هذه الشعارات .

محاضر جلسات اللجنة التحضيرية
ص ٦١

الفرق بين الاتحاد الاشتراكي
والاتحاد القومي

هناك من يقول : ان الاتحـاد القومي فشـل وفقد الصـلة بالجماهير .. أنا أعتقد أن الاتحاد القومي كان به عيب واحد . هو أننا تركنا الفرصة للرجعية لتتسلل اليه وتسيطر على المناصب الرئيسية ونحن في هذا كنا حسنى النية .. لأننا عندما كنا نريد أن نحل الصراع الطبقي بالوسائل السلمية ونقيم نوعا من التعايش السـلمي بين الطبقات في اطار الوحـدة الوطنية سمحنا لـكل الناس حتى للرجعية بالدخول في الاتحاد القومي .

والرجعية تتشكل وتتلون لكي تخدع العناصر الوطنية ، فاذا وجدت الفرصة لتنقض لا تتوانى .. بل انها تعمل دائما على أن تنقض لتسلب الدولة وتسيطر عليها ؛ ثم تستخدم الدولة لارهاب العناصر الوطنية ولارهاب طبقات الشعب العاملة او جموع الشعب العاملة .

هذه هي الغلطة التي تنبهنا اليها في الاتحاد القومي .

أما من النواحي الأخرى ، فالاتحاد القومي قام بدور كبير ، وقام بدور فعال للاتصال ، وانا فكرت في تغيير اسم الاتحـاد القومي عموما الى الاتحاد الاشتراكي العربي على أساس أننا يجب أن نحدد . فقبل ذلك قلنا الاتحاد عموما والقومي عموما ، أما الآن فاننا نضفي عليه الصفات التي لابد ان تنطبق عليه فأصبح الاشتراكي أي أن الرجعيين لا يدخلون الاتحاد الاشتراكي .. هكذا بوضوح .

وفي اللجنة التحضيرية بحث هذا الموضوع .. وعملت قواعد للعزل ، ثم تبقى عندنا السـلطة اذا وجدنا افرادا لهم تطلعات رجعية نستبعدهم خارج الاتحاد الاشتراكي .

بعد ذلك .. « القومي » .. فسرناها فأصبحت العربي .. وهكذا اصبحت الأمور واضحة والصفات واضحة .

ثم هل سيكون الاتحاد الاشتراكي هيئة سياسية ؟ وما مدى اشرافها على الجهازي التنفيذي ؟.

طبعا سيكون الاتحاد الاشـتراكي التنظيم البديل بالاتحـاد القومي .

ثم مدى اشرافه على الجهاز التنفيذي .. نكرر ما قلناه من ان المنظمـات الشعبية أو المجالس الشعبية تشرف على الأجهزة الشعبية .

بيانات وتعليقـات الرئيس بالجلسة الثـالثة
من جلسات المؤتمر الوطني للقـوى الشعبية
٢٦ مايو سـنة ١٩٦٢

معارك من أجل الديمقراطية السليمة

لقد كنا نتصور ان دورنا فى ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ هو دور الطليعة تقتحم الأبواب فتفتحها .. وتنتظر الزحف المقدس قادما اثر خطاها .. شعبها يتلقى مسئولياته وينهض بها ؛ ويشق طريقه الى مستقبله ويصل اليه .

ثم ما لبثت التجربة ان أوضحت لنا أن الأمر لم يكن بالبساطة التى كنا نتصورها .. ونحن بعيدون عن الحقائق المادية المجردة من الأمانى والاحلام .

وحين اتيح لنا أن نرى هذه الحقائق ادركنا على الفور لماذا لم نستطع أن نلتقى بالممثلين الحقيقيين للشعب فى الموعد الذى كان بين الأمة وبيننا .

كان الطريق بيننا وبينهم مليئا بالعقبات .

ولم يكن فى استطاعتنا أن نذهب الى الممثلين الحقيقيين لهذه الأمة ولا كان فى استطاعتهم ان يجيئوا الينا .

كان بيننا وبينهم استعمار جثم على أرضنا منذ مئات السنين ، بل منذ آلافها . وكان لابد لهذا الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل حتى نستطيع أن نلتقى بهم .

كان بيننا وبينهم ملك .. أستبد وطغى .. وكان لابد أن يذهب هذا الملك حتى نستطيع أن نلتقى بالممثلين الحقيقيين للشعب .

وكان بيننا وبينهم اقطاع استشرى خطره واستفحل ضرره ؛ لم يكتف بان يملك الأرض وانما أراد أن يضم الى ملكية الأرض . ملكية البشر ، وكان لابد أن ينتهى هذا الاقطاع ويزول حتى نستطيع أن نقيم الديمقراطية الحقة .

وكان بيننا وبين الممثلين الحقيقيين للشعب نظام حزبي ، مزقا وحدة البلاد وفرق شملها ، ولم تكن المبادئ موضوع الخلاف وانما كانت الزعامات الانانية والمال الحرام ، وقوت الشعب ، هي موضوع الخلاف ومحور ارتكازه ، وكان لابد ان يختفي هذا كله ويمحى ، حتى نستطيع ان نقيم الديمقراطية السليمة .

وكان بيننا وبين الممثلين الحقيقيين للشعب يأس مخيف .. سيطر على القلوب والعقول نتيجة لكل ما ذكرنا ، فاذا الاحداث تترى على هذا البلد والغالبية من شعبه تكتفي بموقف المتفرج ! حتى وان كانت هذه الأحداث تتعلق بالبلد وشعبه وتقرر مصيرهما لمستقبل السنين .

ومع اليأس المخيف أصبح وطننا ارضا مفتوحة مكشوفة امام كل من تحدثه نفسه بمذهب غريب أو عصبية جاهلة .

وفي هذه الظروف ضاع الايمان وفقدت الثقة .

فلم يعد كل فرد فينا يؤمن أو يثق بزعمائه ، أو يثق بغيره من المواطنين أو يؤمن أو يثق حتى بنفسه .

وكان ينبغي للايمان والثقة ان يعودا الينا كشعب وكأفراد حتى نستطيع أن نقيم الديمقراطية الحقة .

وهكذا في الوقت الذي اتضحت فيه معالم الطريق الى الديمقراطية الحقة اتضحت في الوقت ذاته حدود المعارك التي كان يتعين علينا ان نخوضها لكي يتم اتحاد الشعب حرا طليقا يفتح بيده آفاق غده .

وكانت هذه المعارك في حقيقة الأمر حربا واحدة .. هي حرب الاستقلال .. وكان التصدي للاستعمار معركة في حرب الاستقلال .

وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال .

وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال .

وكان انهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال .

وكانت مقاومة اليأس والدعوة الى الثقة والايمان معركة فى حرب الاستقلال .

كانت هذه المعارك كلها حربا واحدة ... لقد تعددت المواقع ولكن العدو كان العدو نفسه .

العوامل متشابكة .. والفروع من الجذور .

فلقد كان من المستحيل مثلا أن نقضى على الاستعمار الا اذا بدأنا بالقضاء على أعوانه .. وفى الحق انهم كانوا اشد على هذا الوطن خطرا من الاستعمار .

ذلك ان الاستعمار فى زماننا وعصرنا الحديث لا يجىء سافرا كاشفا عن ظهره ونابه وانما هو دائما يحاول أن يضع من الاقنعة على وجهه ما يخدع الناس ، عن حقيقة نواياه .

وحتى قبل أن يحل بأرضنا الاستعمار البريطانى كان الاستعمار التركى يتحكم فينا ، لا على انه استعمار يريد ان يسيطر ويستغل وانما كانت السيطرة وكان الاستغلال تحت ستار جلال الخلافة ومهابة أمير المؤمنين .

ولما جاء الاستعمار البريطانى .. بعد أن سحق انتفاضة وطنية باسلة قام بها الشعب وهى ثورة عرابى . لم يحكم مصر صراحة بضباط الانجليز فقد كان ذلك حربا تضعه أمام الشعب وجها لوجه .. وكان الاستعمار يرى أن خير ما يلائم اهدافه ويحقق اغراضه هو أن يختفى وراء الستار ولا يقف أمامها ، وان يدير الملهاة بل المأساة من خلف المسرح ولا يظهر عليه .

وهكذا زيف الاستعمار تاجا واقام من الوهم عرشا ، ثم بدأ يجيء بالدمى والأصنام يضع منها فوق رءوسنا ملوكا وامراء .

كانوا اذلاء ضعفاء أمامه لأنه سيدهم ، وخالقهم .

وكانوا عتاة جبابرة على الشعب يستعرضون منه ضريبة ذلهم وضعفهم امام الاستعمار .

وكذلك كان الاقطاع ..

وكان قوة ارادها الاستعمار لتكون بديلا لقوة القصر .. فى الحكم وفى الظلم او لتكون عونا لها على حسب مقتضيات الأحوال .

ثم ضاقت حلقات الحصار حول الشعب لما بدأت الأحزاب تدور فى الدائرة بعضها يعمل بأوامر القصر مباشرة وبعضها بوحى من الاقطاع وبعضها يختصر الطريق فيتجه دون شعور بالخزى او العار الى المصدر الحقيقى لكل سلطان الى الاستعمار .

وكان الحصار حول الشعب محكما ، لدرجة انه لما ثار سنة ١٩١٩ ، لم تلبث الثورة الا قليلا حتى ثارت على نفسها وانحرفت وتفتتت وحدتها وتناثرت شظايا متفرقة تصيب الشعب بجراح جديدة فوق ما كان يقاسيه من جراح ، وكان الاستعمار من وراء هذا كله راضيا سعيدا .

كانت القوى كلها أوراقا فى يده يلعب بها اذا شاء مرة واحدة او يلعب بها اذا شاء واحدة بعد واحدة .

وفى كل الأحوال كان الغنم له وكان الغرم على الشعب .

كذلك كانت المعارك فى حرب الاستقلال .

كان القتال فى اية معركة منها قتالا فى كل معركة ومواجهة اى خطر فيها .. مواجهة لكل الأخطار .

كان خلع الملك مقدمة لاعلان الجمهورية ومقدمة لالغاء الالقاب ومقدمة للقضاء على الاقطاع .

وكان الاصلاح الزراعي مقدمة لحل الأحزاب .

ولم يكن حل الأحزاب بدوره مجرد انهاء لفئة مزقت وحدة البلاد ، ونهب ما نسي القصر والاقطاع نهبه من خيرات فحسب ؛ بل ان حل الأحزاب كان مقدمة لاجلاء الغاصب عن ارض مصر ؛ فان قوة الاحتلال في منطقة القناة ما لبثت أن وجدت نفسها تواجه بلدا متحدا .

ولم يكن التوقيع الحقيقي على اتفاقية الجلاء نتيجة للجلوس على مائدة مفاوضات تعثر أمرها اكثر ما استقام .

وانما كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار انه فقد القوائم التي كان يرتكز عليها وجوده قائمة بعد قائمة .

لقد تهاوت الدمى والأصنام . دمية بعد دمية ؛ وصنما في أعقاب صنم . اصبح الاستعمار فاذا هو امام الشعب وجها لوجه ولاحت المعركة بينهما مع الأفق بل ووقعت المعركة فعلا على ارض منطقة القناة .

وبالأيدي المتحدة القوية .. والدم الزكي الذي سال في منطقة القناة وقعنا اتفاقية الجلاء . وانتصرنا في حرب الاستقلال .

كان انتصارنا في حرب الاستقلال مقدمة لابد أن تمضي الى غايتها .. فان حصولنا على الاستقلال وان كان في حد ذاته املا عظيم الا أن ما بعد الاستقلال كان هو دون شك .. الأمل الاعظم .

لم يكن الاستقلال في رأينا مجرد صك مهرناه بالغالي الزكي من دمائنا لكي نحتفظه مع ما نفخر به من تراث ماضي وآثار أجدادنا وانما كان ايماننا ان هذا الاستقلال لا خير فيه مالم يصبح نقطة الانطلاق الى مستقبلنا .

كنا نريد الاستقلال حتى نستطيع أن نصنع حياتنا فى حرية .

وهكذا لم يكن الاستقلال خاتمة مطاف وانما كان بداية سعى . ولم يكن نهاية كفاح . بل كان دعوة الى كفاح . لم يكن هبوط ليل بعد نهاية عمل نهار . وانما كان مشرق الفجر .

كان الاستقلال مجرد اشـارة ، معناها اننا الآن نستطيع ان نعمل .. واننا الآن نستطيع أن نجنى ثمار هذا العمل ..

لقد كان العمل المنظم لبناء وطننا عسيرا ، بل مستحيلا قبل الحصول على الاستقلال .. كانت كل جهودنا قبل الاسـتقلال بذورا مبعثرة فى مهاب الرياح معظمها يضيع فى الهواء وقليل منها يستقر على الأرض ليخضر عوده وتورق اغصانه .. ذلك ان الذين كانوا يتحكمون فى هذا البلد قبل الاستقلال لم يكونوا يريدون له القوة ، بل ان حالة الضعف التى كان يرسف فى اغلالها كانت خير ضمان لهم بأن استغلالهم له مباح الى غير حد .

كنا ـ طالما العجز يقعدنا عن الحركة ـ فريسة سهلة .

فأين كان وجه المصلحة لديهم فى أن يمنحونا عناصر القوة ؟ أو يتركونا نحصل بجهودنا على هذه العناصر .

الأقوياء لا يمكن أن يكونوا فرائس سهلة .

وهكذا لمـا تحطمت الأغلال وجاء يوم الاستقلال وكان المعنى الواضح ، والحقيقة الظاهرة وراء هـذا الاستقلال أن قد تفتحت الأبواب للعمل ولكل من يريد ان يعمل .

فان امامنا عملا كثيرا وطويلا .

كانت الأرض امامنا رحبة واسعة .

كنا نريد أن نعمل للماضى الذى ضاع وللحاضر الذى نريد ان نصونه وللمستقبل الذى كنا نريد ان نؤمنه لابنائنا .

كنا نعرف طريقنا فقد كان شعبنا يريد :

مستقبلا متحررا من الخوف ومن الحاجة ومن الذل .

يبنى فيه بعمله الايجابى وبكل طاقته وامكانياته ، مجتمعا تسوده الرفاهية ويتم فى ظلاله :

القضاء على الاستعمار واعوانه .

القضاء على الاقطاع .

القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم .

إقامة جيش وطنى قوى .

إقامة عدالة اجتماعية .

إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولم تكن هذه المعانى كلها مجرد شعارات ترتفع بها الأعلام امام الاحتفالات والأعياد ، وانما كانت هذه المعانى ارادة عزمت وصممت .
ولكن الاستعمار هاله ما كنا نفعله فى بلادنا .

لقد اصبح واضحا ان الاستعمار لم يكن يريد أن تنهض من تحت انقاض الماضى امة جديدة تبنى نفسها وتحاول ان تكون نموذجا لغيرها من الأمم المتحررة فى المنطقة .. امة تمنح نفسها القوة وترشد غيرها الى الطريق .

وكان الاستعمار يريد لهذه المنطقة امرا .

وكانت شعوب المنطقة تريد لنفسها امرا آخر .

وهكذا بينما نحن منهمكون فى عملية البناء ، أخذ الاستعمار يتحرش بنا .

ولقـد ادركنا على الفـور انه لا مفر من معـركة أخرى مع الاستعمار لصيانة استقلالنا .. وكانت المعركة جديدة فى هـذه المرة عن المعركة التى كنا قد نفضنا ايدينا منها لتونا .

حاربناه فى المرة الأولى داخل بلادنا لنخرجه منها .

وبدا اننا سنضطر لحـربه مرة ثانية فى خـارج بلادنا حتى لا يدخل اليها .

كانت الحرب الأولى حرب الاستقلال .

وكان لابد ان تصبح الحرب الثانية حرب تثبيت الاستقلال .

ولقد حاولنا جهدنا أن نتجنب معركة صريحة فقد كنا ندرك حاجتنا الى الوقت لكى نبنى بلادنا .

ولكن الاستعمار كان يرى مالا كنا نراه .. ومن هنا كان همه الأول الا يترك لنا وقتا أو هكذا كانت خطته .. فلم يكد التوقيع بالحروف الأولى على اتفاقية القـاعدة يتم ، حتى بدأت سلسلة المناورات التى كانت فى الواقع مقدمات معركة الاستقلال . الثانية أو معركة تثبيت الاستقلال .

كانت أولى هذه المناورات مسالة الدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد كان الدفاع عن الشرق الاوسط يهمنا من غير شك ولكن نوع الدفاع الذى كنا نريده كان يختلف عن نوع الدفاع الذى كانوا يريدونه .

وكان خلافنا الأساسى ينبع من مصدرين !

الأول : اننا كنا نريد دفاعا يحمى الشرق الأوسط من أى عدوان مهما كان مصدره .. وكانوا يريدون أن يكون الدفاع ضد الاتحاد السوفييتي .. وضد الاتحاد السوفييتي وحده .

والثاني : اننا كنا نريد دفاعا ينبثق من داخل المنطقة نفسها ويرتكز على شعوبها . وكانوا يريدون دفاعا مشتركا ، يدخلون فيه ويسيطرون عليه ويصبحون رءوسه وتصبح شعوب المنطقة ذيوله يتولون قيادة ، ولا تملك شعوب المنطقة الا ان تكون مجرد الاتفاق أو مجرد وقود بشرى للمعركة .

وكانت هوة الخلاف على هذا النحو شاسعة ، فقد كانت الفوارق واسعة بين ما نريد وما يريدون .

كنا نريد الحرية الحقيقية .

وكانوا يريدون السيطرة المقنعة .

ولما استطاعوا اقناع الوزارة العراقية القائمة فى ذلك الوقت بفكرة التحالف العسكرى المتجه ضد الاتحاد السوفييتي وحده : شركة مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك .. لم نقل شيئا بادىء الأمر فقد كان راينا ان المشكلة اولا واخيرا تخص شعب العراق وهو وحده صاحب الحق ان يقول رايه فيها .

وفى هذا كله ــ كما شرحنا ــ كنا نريد بقدر ما نستطيع أن نتجنب المعركة فقد كنا فى حاجة الى كل دقيقة من وقتنا للبناء .

وجاءت لحظة وجدنا فيها أننا لا نستطيع السكوت فان معركة الأحلاف العسكرية تخطت حدود العراق ، وبدأت الدعوة توجه الى باقى الدول العربية كى تنضم الى الحلف العسكرى الجديد .

وكان هذا خطرا على المنطقة كلها من وجهة نظرنا .

وكذلك كان خطرا على سلامتنا الوطنية هنا فى مصر .

فلو ان جميع الدول العربية استجابت لهذه الدعوة الموجهة اليها وقبلت الانضمام الى هذا الحلف .. اذن لكان معنى ذلك ان اهتمام هذه الدول جميعا سوف يتجه الى خطر محتمل قادم من الشمال .. ويتغافل عن خطر محقق رابض فى قلب المنطقة العربية نفسها وهو اسرائيل .

ولو ان ذلك حدث لكان معناه !

تصفية قضية فلسطين فى مصلحة اسرائيل اولا .

ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه سرائيل ومطامعها التوسعية ثم تستدير بعد ذلك الى باقى اجزاء الوطن العربى تلتهم منه جزءا بعد جزء .

ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه اسرائيل ومطامعها التوسعية فى جلسة مجلس العموم البريطانى يوم ٤ ابريل ١٩٥٥ يقول ما نصه :

« ان حلف بغداد يمكننا من تدعيم نفوذنا فى الشرق الاوسط ويجعل لنا القدرة على أن نرفع صوتنا عاليا فى كل مشاكله . »

هنا خرجنا نقاوم الدعوة الى الحلف الجديد باعتبارها خطرا علينا كشعب عربى اولا ، وكشعب مصرى ثانيا .

خطرا على قوميتنا العربية .

وخطرا على حدودنا الوطنية .

واذا كانت حرب الاستقلال ، سلسلة معارك متشابكة متلاحقة فكذلك كانت هذه الحرب الجديدة .. حرب تثبيت الاستقلال .

فان معركة الدفاع من الشرق الاوسط أو معركة الأحلاف العسكرية المفروضة من الخارج لم تلبث ان قادتنا الى اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل .. هذه الاشتباكات التى بدأت بالغارة الاسرائيلية الشهيرة على غزة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥

وقبل هذه الغارة على غزة لم تكن نشغل انفسنا كثيرا بخطر اسرائيل .

وكنا فى ذلك الوقت نعتبر خطر اسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء اوطاننا .. كنا نعتبر ان خطر اسرائيل فى حقيقة امره هو ضعف العرب .

لولا هذا الضعف ما قامت اسرائيل .. ولولا هذا الضعف ما استطاعت أن تغتصب من الوطن العربى بقعة من اقدس بقاعه واطهر اراضيه .

كان اعتقادنا اننا اذا استطعنا أن نبنى فى مصر هذه الأمة الكبيرة التى نحلم ببنائها فان خطر اسرائيل يتلاشى .. وعندها يلين ..

وكذلك كنا فى اندفاعنا الى بناء مصر نتصور اننا فى الوقت نفسه ندفع الخطر الاسرائيلى عن تهديدنا .. ونحول دونه ودون تثبيت اقدامه على الأرض المقدسة الطاهرة التى انتزعها من ارضنا .

ولكن دخان الغارة على غزة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ انجلى ليكشف حقيقة خطيرة .. تلك هى ان اسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة وانما اسرائيل فى حقيقة امرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى اخطر من اسرائيل واخطر من الاستعمار وهى الصهيونية لعالمية .

وكانت هذه الحقيقة التى انجلى عنها دخان الغارة على غزة نقطة تحول فى تفكيرنا وفى اتجاه الاحداث فى المنطقة كلها .

لقد تبين أن مشكلة اسرائيل ليست مشكلة داخلية ، الى الحد الذى كان يبدو قبل غارة غزة وتبين اننا لا نستطيع أن نمضى فى معركة البناء غافلين عن الخطر الذى يهدد ما نبنيه ويهدد وجودنا باسره .

ان الطرق ، والمستشفيات ، والمصانع ، والمراكز الاجتماعية . لاتكفى وحدها لصيانة امتنا وحماية نطاق سلامتنا سواء فى معناه الواسع على الحدود العربية كلها أو فى معناه الضيق على حدودنا المحلية وحدها .

وبذا الواجب يحتم علينا ألا ننسى دفاعنا العسكرى بينما نحن نبنى مجتمعنا .

وهكذا اوصلتنا معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل الى المعركة الأخرى فى حرب تثبيت الاستقلال .. تلك هى معركة احتكار السلاح ..

كانت معركة احتكار السلاح حلقة جديدة فى السلسلة ..

أولى حلقات السلسلة كانت جرنا الى الأحلاف العسكرية الاجنبية . فلما رفضنا قيودها وأصررنا على الرفض كان تحريض اسرائيل علينا حتى يثبتوا لنا اننا لا نستطيع الدفاع عن انفسنا واننا فى حاجة دائمة الى حمايتهم فكيف بنا نحلم بالدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد قالوها لنا صراحة فى ذلك الوقت بلسان أصدقائهم الذين قبلوا وجهة نظرهم فلقد تعلق هؤلاء الاصدقاء بالفرصة التى اتاحتها لهم غارة غزة فبدءوا يرددون من الحجج ما تصوروا انه يؤيدهم فيما تورطوا فيه .

قالوا : لو ان مصر كانت في نطاق حلف عسكري لكانت حصلت على السلاح من اقوياء هذا الحلف .. او لكان هؤلاء الاقوياء قد تولوا مهمة الدفاع عنها .

ونسي هؤلاء عبرة ما جرى في فلسطين .. وكانت فلسطين بالنسبة لنفس هؤلاء الأقوياء أكثر من زميل في حلف .. كانت تحت انتدابهم .. كانت تحت وصايتهم .. كانت في كنفهم وفي دعايتهم ، وكانوا مسئولين عنها امام عصبة الامم التي قررت انتدابهم على فلسطين .. ومع ذلك كانوا هم انفسهم الذين سلموا فلسطين .. وباعوا شعبها .. أما نحن فلم نكن قد نسينا .

وهكذا أعلنا اننا سندافع عن انفسنا بانفسنا وسنرد العدوان بالعدوان ..

هنا بدأت الحلقة الثالثة من السلسلة .. معركة احتكار السلاح .. معركة ثالثة في حرب تثبيت الاستقلال .

وفي نفس الوقت كتب علينا أن ندخل معركة رابعة في حرب تثبيت الاستقلال هي معركة تحرير معالم شخصيتنا الدولية ورسم مسلكنا في هذا العالم الذي زرعوه بالمشاكل من حولنا .. فكان حصاد ما زرعوه حربا باردة تفترس أعصاب العالم وتمزقها .. وتهدده كل يوم حرب ساخنة تنتهي بدمار شامل لا يبقى ولا يذر .

وتشابكت هاتان المعركتان معا الى حد بعيد ..

معركة الحصول على السلاح .. ومعركة الشخصية المصرية المستقلة .. معركة القوة .. ومعركة المصير .

كنا نريد ان نكون اقوياء في وطننا ندافع بكفاية عن حدوده وكنا نريد أن يكون ضميرنا الدولي يقظا يشارك في الدفاع بكفاية عن سلام العالم ..

لم تكن نريد انسمع طرقات التهديد تدق ابوابنا ، ولا نستطيع الخطر الداهم علينا دفعا ولا ردا .

وكذلك لم نكن نريد ان نرى نيران الفتنة تندلع فى الأرض من حولنا وتحرق غيرنا وتحرقنا معهم دون أن يكون لنا نصيب فعال ، ويصدر فى كل تصرفاته عن روح من عدم الانحياز تنشد العدل وتطلب السلام على اساسه .

هكذا تشابكت معركتان فى حرب تثبيت الاستقلال ..

الحصول على سلاح والاشتراك فى مؤتمر باندونج الذى جمع دول افريقيا وآسيا .

تشابكت المعركتان فى تلاحق الحوادث وتشابكتا ايضا فى توافق الزمن .. طلبنا السلاح أول ماطلبناه من الموردين التقليديين الذين كنا نشترى منهم ، كنا نشترى منهم ما لا نريد شراءه من سلاح ، وانما ما كانوا يريدون هم بيعه لنا من السلاح ، ومع ذلك طلبناه فقد كنا فى حاجة ماسة الى كل سلاح .. الى اى سلاح .. وذلك دائما هو موقف الذى يحتاج السلاح ليدفع عن نفسه المعتدى ويصد عن ارضه المغير .

طلبنا السلاح من أمريكا .. وطلبنا السلاح من بريطانيا .. اما امريكا فقد سكتت .. ثم وعدت ثم عدلت ثم عادت الى السكون

اما بريطانيا التى كنا نداينها بجزء من ثمن سلاح تقاضته منا ، وتاخرت فى توريده ، فقد وجدت الشجاعة لتسالنا عما سيكون عليه موقفنا فى باندونج .

الى هذا الحد كان الربط بين المسالتين .. وما من شك ان هذا الربط لا يبدو الآن غريبا .. فان السلاح وباندونج كانا معركتين فى حرب واحدة هى حرب تثبيت الاستقلال .

ولم نشأ أن نجعل من رغبتنا فى الحصول على السلاح سدا يحول بيننا وبين الشخصية الدولية التى كنا نسعى لتحديد معالمها وتأكيد دورها فى توفير السلام .

لم نشأ ان نساوم أو نقايض او نبيع ونشترى ..

شخصيتنا الدولية ليست موضع مساومة ، ودورنا العلمى ليس سلعة مقايضة ، وحقنا فى لقاء الشعوب المتحررة والتعاون معها من اجل سلام البشر جميعا ليس للبيع او الشراء حتى ولو كان الثمن سلاحا نحن فى مسيس الحاجة اليه لكى ندافع به عن حدودنا وبيوتنا وارواحنا وأولادنا .

وهكذا صممت مصر على الذهاب الى باندونج فى مؤتمر كان مجرد اجتماعه فى حد ذاته وبصرف النظر عن أى من قراراته تحولا بارزا فى التاريخ .

ومع ذلك فقد توصل المؤتمر الى عشرة قرارات تعتبر دستورا للعلاقات ما بين الدول ..

قرر المؤتمر :

١ ـ احترام حقوق الانسان الأساسية واغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ احترام سيادة جميع الأمم وسلامة اراضيها .

٣ ـ الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها .

٤ ـ الامتناع عن أى تدخل فى الشئون الداخلية لبلد آخر .

٥ ـ احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها انفراديا او جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٦ – (أ) الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى .

(ب) امتناع أى بلد من الضغط على غيرها من البلاد .

٧ – تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لأى بلد من البلاد .

٨ – تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية : مثل التفاوض او التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية او بة وسيلة سلمية اخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٩ – تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

١٠ – احترام العدالة والالتزامات الدولية .

وفوق هذه القرارات العشرة .. تعرض مؤتمر باندونج لعدد من القضايا الحيوية التى تتصل اتصالا مباشرا بقضية السلام .

ومنها ما يتصل مباشرة بأمن منطقتنا كقضية فلسطين وقضية شمال افريقية ، وقضية محميات الخليج العربى .

ففى فلسطين أعلن المؤتمر الافريقى الآسيوى تأييده لحقوق شعب فلسطين .

وفى شمال افريقيا طالب المؤتمر بحق تقرير المصير للجزائر وتونس ومراكش ولقد حصلت تونس ومراكش بالفعل على هذا الحق فيما بعد وستحصل عليه الجزائر (١) مهما حاول الاستعمار وكابر .

---

(١) حصلت الجزائر على استقلالها فى يوليو سنة ١٩٦٢ .

اما فيما يتعلق بمحميات الخليج العربى فقد طالب المؤتمر بتسوية سليمة وايد موقف اليمن .

وكان بين ما تعرض له مؤتمر باندونج أيضا من القضايا الحيوية التى تتصل اتصالا مباشرا بقضية السلام ، مجموعة مشاكل قد تبدو لأول وهلة بعيدة عنا ، ولكن النظرة الفاحصة لها توضح لنا انها فى الحقيقة ونفس الأمر ، قريبة منا .. بينها نزع السلاح ، والدعوة الى تحريم انتاج الأسلحة الذرية والمطالبة بوقف التجارب الذرية .

وقد شاركت مصر أيضا فى المؤتمرات الدولية التى استوحت بشكل أو بآخر مبادىء باندونج وفى مقدمة هذه المؤتمرات ، مؤتمر بريونى الذى شاركت فيه يوغوسلافيا والهند ومصر ، وتابعت فيه هذه الدول الثلاث ، التى تقاربت سياستها الخارجية ، سيرها مع الطريق الذى بدأ فى باندونج فتعرضت لمشكلات الشرق الأوسط وفى مقدمتها فلسطين والجزائر .

وتعرضت للمشاكل العالمية وفى مقدمتها الالحاح فى نزع السلاح ووقف تجارب الأسلحة الذرية نظرا لما تنطوى عليه من اخطار تهدد الانسانية وتفسد الجو على نحو يمس الدول الاخرى ويعرض سلامة مواطنيها للخطر فوق ما فيه من تجاوز للحدود وانتهاك للضمير العالمى .

ثم جددت هـذه الدول الثلاث ايمانها بالمبادىء التى لا ترى للعالم امانا بغيرها وفى مقدمتها حق تقرير المصير لكل الشعوب .

ولم تكن مصر خلال هـذا كله تفعل ما تفعله بعض الدول المتباهية بقوتها فى هذا الزمان .

تحتج على الباطل من غيرها .. ولا تحتج عليه اذا كانت هي مصدره .

تكيل المبادىء والقيم بكيلين ، كيل لنفسها وللضالعين معها وكيل للمعارضين لها والمشايعين لهؤلاء المعارضين .

كانت مصر تنادى صراحة بما تؤمن به من ضميرها .

وتمارس عمليا ما تدعو اليه .

وتناسق في صفاء عادل ما بين لسانها وقلبها .

لهذا كان من دواعي سرور مصر ، حين كانت تنادى في باندونج بحق تقرير المصير ، أن السودان الشقيق الذى قرر مصيره واختار استقلاله وكانت مصر أول من اعترف له بهذا الاستقلال ، كان يشارك كدولة حرة في نفس مؤتمر باندونج .

وقد عادت مصر من باندونج بعد أن أوضحت معالم شخصيتها الدولية لتجد معركة الحصول على السلاح في انتظارها .

وكانت هذه المعارك في الواقع ، وهي معركة كسر احتكار السلاح الذى كان محتكروه يعتمدون في السيطرة على الشرق الأوسط .. على هذا .. الاحتكار .

وقد كانت المعركة طويلة وعنيفة ..

وعلى أى حال فلم يبق من تفاصيلها خفى الا ما تفرض السلامة العسكرية وحدها أن يبقى في طي الكتمان .

والخلاصة ، ان مصر حين لم تستطع ان تحصل على السلاح من بريطانيا بعد ما كانت دفعت جزءا من ثمنه ، ولم تستطع كذلك

أن تحصل عليه من الولايات المتحدة الامريكية ، بعد محاولات متكررة وجهود مضنية ، ووعود بذلت ثم نسيت ، لم تجد بأسا من أن تطلب شراء السلاح من الاتحاد السوفييتي ، وتشترى منه بالفعل ـ شاكرة مقدرة ـ ما ترى انه يفى احتياجات الدفاع عنها .

ولكن حصول مصر على السلاح قوبل بثورة صاخبة وعصبية عارمة .

والمؤكد ان الأمر بالنسبة لهؤلاء الثائرين الغاضبين لم يكن أمر سلاح وانما كان أمر احتكار للسلاح ولم يكن بالنسبة لهم ايضا مشكلة بلد يلتمس اسباب الدفاع عن نفسه حيث يجدها وانما أمر بلد يريد أن يكسر حلقات الحصار ويتمرد على ما ظل امرا واقعا طوال قرون .

ولقد كان أخطر ما في المشكلة بالنسبة لهم أيضا ـ هؤلاء الثائرين الغاضبين ـ ليس ان مصر أفلتت من الحصار المضروب حولها فقط ؛ بل كانت ذروة الخطر أن مصر بما أقدمت عليه فتحت الطريق وأثبتت أن أى حصار لا يمكن ان يصد أسباب القوة عن شعب عقد العزم على الوصول الى هذه الأسباب .

هنا بدأت المعركة الخامسة فى حرب تثبيت الاستقلال معركة الضغط لاقتصادى .

كنا قد انتصرنا في معركة الأحلاف فلم نستسلم لأغلالها ...

وكنا قد انتصرنا فى معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل فلم نتخاذل ولم نلق بانفسنا تحت أقدام من يفرضون الوصاية علينا وصممنا على أن الدفاع عن أوطاننا هو مسئوليتنا وحدنا وأن واجبنا هو أن نرد العدوان بالعدوان .

وكنا قد انتصرنا فى معركة الشخصية المستقلة ...

ثم كنا انتصرنا فى معركة احتكار السلاح ..

ولم تكن هذه الانتصارات كلها لنا وحدنا وانما كانت المنطقة بأسرها رفعت اعلام النصر مزهوة واثقة ، سعيدة انها وجدت نفسها ووجدت طريقها ووجدت مستقبلها بعد عصور طويلة من الزمان .

ماذا بقى فى جعبة الذين كانوا لا يريدون الخير لهذه المنطقة ؟ .

ان السلاسل تحطمت ، والوصاية سقطت والشخصية المستقلة برزت واحتكار السلاح انتهى ، لا فى بلد يمكن عزله وحصاره ؛ وانما فى منطقة شاسعة الأطراف يتدفق فيها تيار واحد : هو تيار القومية العربية ، يغمر ما بين المحيط الأطلسى والخليج العربى ..

كان واضحا انه لم يبق فى الجعبة ازاء مصر غير سلاحين .. نهاية العداء الذى لا عداء بعده .

الضغط الاقتصادى أولا ، فاذا لم يجد فالحرب ثانيا .

التجويع فاذا لم تستطع البطون الخاوية أن تجبر القلوب والأرواح على الاستسلام فسفك الدماء اذن والنار والحديد .

وذلك ما حدث بالفعل ..

لم ينجح سلاح الضغط الاقتصادى ؟ الذى اتجه الينا على مراحل ظلت تشتد وتعنف مرحلة بعد مرحلة ، حتى كانت الخاتمة هى سحب عرض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى .

لقد كنا وما زلنا نعتقد ان مشروع السد العالى حجر زاوية اساسية فى مشروعاتنا لمواجهة المستقبل .

مشروعات رفع مستوى المعيشة ومشروعات مواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان .

مشروعات توفير العمل للايدى القادرة عليه وتوفير الغذاء لاكثر من ثلثمائة الف فم تطلب الطعام كل عام ، زيادة عن العام الذي سبقه .

وكان مشروع السد العالي بضخامته رمزا لتصميم شعب طال تخلفه عن موكب .. على اللحاق بهذا الموكب .

كان المشروع ضخما ولكن ضخامته لابد أن تقاس بالحاجة اليه ..

كان لابد لنا أن نعرض ما فات ، وأن نسرع الخطى ، لا لكي نلاحق الزمن فقط ، ولكن لكي نسبق الزمن ، فلو ان الزيادة المستمرة في عدد السكان دهمتنا دون أن نكون على استعداد لها فان معنى ذلك ان مستوى المعيشة سينخفض كثيرا عما هو عليه الآن ..

ولم تكن ضخامة المشروع سرا ولا كانت سرا كذلك آمالنا المعلقة عليه ..

لقد عرضنا المشروع على العالم فرحين به فخورين نطلب من كل صاحب خبرة أن يدلى لنا برايه فيه فلما اجمع كل الخبراء على فائدته ونفعه بدأت آمالنا المعلقه عليه تتحول الى طاقة دافعة محركة ..

وطلبنا قرضا من بنك التعمير والانشاء الدولي وسلمنا المشروع البنك يدرسه ويحقق تفاصيله كما تفعل اية دولة فى مشروع من المشروعات تريد عونا عالميا على تنفيذه وكنا على استعداد لأن نقبل من شروط التمويل ما لا يمس سيادتنا .

وفى هذا الوقت تقدمت الولايات المتحدة الامريكية ومعها بريطانيا لمساعدتنا تطوعا منها واظهارا لحسن النية .

وكان رأينا أن نقبل كل عون غير مشروط ولكن الشروط توالت ثم اتضح لنا ان علينا أن نسلم طواعية كل ماربحناه في معاركنا السابقة لتثبيت استقلالنا اذا كنا نريد أن نرى أملنا في بناء السد العالي يتحقق .

ولم نكن على استعداد لأن نشترى الخبز بالحرية .

وكانت الضربية التي فرضت علينا هي سحب عرض المساعدة في تمويل مشروع السد العالي والضغط على البنك الدولي كي يسحب في نفس الوقت قرضا كان قد اتفق مع مصر على كل شروطه .

ولقد تم هذا كله بطريقة لا تدع مجالا للشك في أننا وصلنا الى الجزء الحاسم في معركة الضغط الاقتصادي وصلنا الى عملية التجويع .

ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت ..

نتلقى اللطمة صاغرين ثم ننتظر الجوع والبطالة تلاحقنا أشباحها الكئيبة في المستقبل القريب وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس ..

كنا نريد تصحيح جريمة تاريخية قديمة ، وكنا في الوقت نفسه نريد أن نحول دون ارتكاب جريمة جديدة تدبر لنا في المستقبل ..

كان لابد أن نغسل عار مصر التي أصبحت للقناة ..

ومن ناحية اخرى كان لا بد لنا ان نصنع فجر مصر التي أصبحت القناة لها ..

كان للقناة في رأينا دور عالمي ، كممر مائي دولي يساعد على تقدم التجارة ويدفع رياح الرخاء الى كل الاقطار ، ولكن القناة

كان لابد لها فى رأينا من دور وطنى فلم يكن مقبولا أن تكون القناة مصدر خير على العالم ومصدر شر على وطنها ..

وانما كان المقبول أن تكون القناة خيرا على العالم .. خيرا على وطنها .

هكذا اتخذ قرار تأميم شركة قناة السويس ، حتى يستطيع دخلها أن يساهم فى تمويل مشروع السد العالى ، دون ما مساعدة خارجية مشروطة أو قرض دولى مقيد .. ولسوف يعطينا تنفيذ مشروع السد العالى مليون فدان جديدة من الأرض فضلا على تحويل ٧٠٠ الف فدان تروى بالحياض الى الرى الدائم تضمن لنا فوق ذلك زراعة ٥٠٠ ألف فدان من الارز سنويا هذا عدا فوائد جمة أخرى ، بينها مواجهة العجز فى الايراد المائى للنيل وتخفيف نسبى على خزان اسوان الحالى ..

إذن فلن نخدع كما كان يراد بنا ..

على العكس .. سوف يزيد طعامنا وسوف يزيد دخلنا القومى من الزراعة بنسبة لا تقل عن ٣٥٪ من قيمته الآن ..

لقد افلتنا من حصار الجوع .. وانتصرنا ..

فلم يعد فى جعبتهم غير القتال .. ولقد فرضوه علينا فرضا ولم نكن أمامنا الا أن نحمل السلاح .

لقد حاولنا جهدنا الا يكون الاحتكام الى المدافع ، واظهرنا بكل الوسائل اننا نريد السلام ونحرص عليه ولكنهم ابوا الا ان يطلبوا منا الاستسلام ..

ابدينا الاستعداد لقبول التعاون الدولى فى قناة السويس ولكنهم كانوا يريدون السيطرة الدولية ..

حاولوا استشارتنا بكل الوسائل ولكننا كبحنا جماح عواطفنا واقررنا ان تكون الغلبة للعقل والحكمة ..

لجئوا الى التهديد والوعيد فلجأنا الى الصبر ..

لجئوا الى المؤامرات ووصل بهم الأمر الى حد سحب المرشدين والفنيين الأجانب من قناة السويس .. فلجأنا الى رجالنا .. فاذا حفنة قليلة من الرجال يثبتون للعالم اننا اذا كنا ننشد الحرية فاننا نعرف مسئولياتها ..

ثم قبلنا بعد هذا كله ان نجلس معهم ونتفاوض بعد توصية صريحة فى مجلس الامن وتحدد بالفعل موعد للمفاوضات بيننا .. (٢٩ اكتوبر) فى مدينة جنيف ..

ولكنهم لم يجيئوا الى جنيف بل جاءوا من سيناء ومن بورسعيد ومن كل سماء فوق مدننا ومصانعنا ومواصلاتنا وجيشنا ..

كانت اعجب مفاوضات فى التاريخ ..

كان وفد المفاوضات الذى جاءنا .. ثلاثة جيوش .. ثلاثة اساطيل ثلاثة قوى جوية ..

كانت المفاوضات عدوانا غاشما أراد أن يحطم وطننا ويبدد كل الانتصارات التى حصلنا عليها باعمالنا وتضحياتنا ..

هجمت اسرائيل عبر سيناء ، وتبعتها بريطانيا عبر البحر .. اما فرنسا فكانت قسمين ، قسم مع اسرائيل عبر سيناء وقسم مع بريطانيا عبر البحر ..

وكتب الله لنا النصر فى القتال ..

استطعنا فى حماية قتال مجيد فى ابو عجيلة ان نسحب جيشنا سليما من سيناء واستطعنا فى الوقت نفسه أن نحتفظ بطيراننا عدة وذخيرة لما سيأتى من مفاجآت الأيام ..

وكانت خطة العدو ترمى الى عزل الجيش فى الصحراء وتدميره واصطياد الطيران عن آخره والخلاص منه ..

ولكن خطة العدو فشلت ونجا الجيش ونجا الطيران ..

ثم تجمعت كل قواتنا غرب القناة استعدادا للقتال حتى النصر.. تجمعت كل قواتنا ، قوى الجيش قوى الشعب ..

وتحملت بور سعيد صدمة العاصفة ، ولكن مصر كلها كانت وراء بور سعيد .. مصر كلها ونحن نقول ذلك حقيقة لامجازا ..

كنا خلال المعركة وطنا بأكمله يحمل السلاح ..

كنا خلال المعركة وطنا بأسره صمم على القتال ..

وكان شعارنا اننا اذا كنا نحب السلام ونسعى اليه فاننا نكره الاستسلام ونثور عليه ..

قاتلنا جميعا بشرف ..

الرجال والنساء .. الأطفال والكهول .. والشباب .. وبارك الله فى شبابنا الذى انتفض ، يترك مدارسه وجامعاته ووظائفه وبيوته ليحمل السلاح ، ويمضى الى المعركة وعلى شفتيه غالى البذل والفداء ..

كنا نعيش انبل وأعظم وأمجد ساعات حياتنا ..

لقد عرفنا كيف ننتصر لوطننا ، وانتصرت الدنيا معنا لهذا الوطن .. كانت جريمة العدوان علينا فى هاوية العار وكان شرف مقاومتنا على قمة المجد ..

واقبلت الشعوب .. الشعوب العربية وكل الشعوب الحرة انتصرتنا . كانت معركتنا معركة العدل والحرية وتقرير المصير فى كل مكان ولكل شعب وهكذا لما انتصرنا كان النصر لكل هذه القيم فى كل أرجاء الأرض .. ولما انتهى العدوان علينا الى النتيجة التى انتهى اليها ، لم يكن ذلك ايذانا بأن مغامرة طائشة ضدنا قد فشلت وانما كان ذلك ايذانا بأن هذه المغامرة الطائشة كانت آخر محاولة من نوعها ..

ان الحملة المسلحة التى وجهت ضد شعبنا الراغب فى السلام ، ستمضى فى التاريخ باعتبارها آخر حماقة متخلفة من قرون الغزو والفتح والاستعمار فان الضمير العالمى اثبت قوته وأكد سلطانه ..

وهكذا انتصرنا فى المعركة السادسة فى حرب تثبيت الاستقلال .

لقد فشل الاحتكام الى المدافع وانتهى بالوبال على الذين صوبوها الى حدودنا ..

وانتصرنا فى حرب تثبيت الاستقلال كلها بكل معاركها ، فلقد كان القتال المسلح أقصى ما يملكه ازاءنا الذين لا يريدون الخير لوطننا ..

ولقد جاءوا الى القتال المسلح وخسروا فى الميدان فماذا بقى فى جعبتهم ؟ ..

لا شىء .. اللهم الا الكراهية والحقد ..

وخلال هذه المعركة الدامية فى حرب تثبيت الاستقلال كان واضحا أن اقامة الديمقراطية السليمة لن يتأخر طويلا .

ان الوعى العظيم الذى ابداه الشعب خلال هذه الايام الخطيرة المجيدة فى تاريخنا والنصر الذى انتهى اليه هذا الوعى حدد الموعد لاقامة الديمقراطية السليمة .

لقد زالت العقبات التى كانت تعترض الطريق ..

تكفلت حرب الاستقلال بتطهير هذا الجزء من هذا الطريق .

الاستعمار رحل .. والملك ذهب .. والاقطاع قلمت أظافره .. والأحزاب المتصارعة على الغنائم والأسلاب طويت صفحاتها ، وأصبحت عبرة من عبر الماضى .

وتكفلت حرب تثبيت الاستقلال بتطهير ما بقى من الطريق ..

قيود الأحلاف لم نستسلم لها .. العدوان على حدودنا وقفنا لصده .. شخصيتنا المستقلة خرجت وتحددت .. احتكار السلاح ضاع سره وبطل سحره . الضغط الاقتصادى ومعركة التجميع أفلتنا منها .. والقتال لم يستطع أن يفرض علينا الاستسلام

لقد تم تطهير الطريق الى الديمقراطية السليمة ..

ولقد حصلت المرأة المصرية على كل ما كان ينبغى لها من حقوق ولم تحصل عليه منحة ولا منة بل بجهادها جنبا الى جنب مع جهاد الرجل .. بوقوفها معه فى ميدان القتال بتعرضها لرصاص العدو مثل تعرضه .

ان نصف أمتنا الذى كان معطلا قد خرج من وراء الحجاب يشارك فى البناء ويساهم فى خلق المجتمع الذى نريده . مستندا على الدين والأخلاق الوطنية ولم يكن باقيا بعد ذلك الا خطوات قليلة ثم نقيم الديمقراطية السليمة .. فى بلادنا .. وكانت هذه الخطوات فى الواقع من بقايا المعركة الأخيرة فى حرب تثبيت الاستقلال وهى معركة القتال المسلح .

كنا نريد أن تعود قناة السويس صالحة للملاحة بعد ما أصابها من آثار العدوان ... كما نريدها أن تعود لتخدم العالم وتخدم وطنها ...

وبمعرفة الأمم المتحدة التى لابد لنا أن نشيد بدورها فى المعركة الأخيرة كلها ، سواء فى محاولة ايجاد حل سلمى لمشكلة قناة السويس ، أو فى محاولة ايقاف القتال ، استطاعت الهيئة المصرية لقناة السويس بعد جهد - ولا شك فى تقدير الوطن له - أن تعيد الملاحة الى قناة السويس . وكنا بعد اعادة الملاحة الى حالها الطبيعى نريد ان نرتب اجراءات تعاوننا مع الأمم المتحدة من أجل ازالة آثار المعركة ..

وما أن تم ذلك فعلا حتى اتخذنا السبل لاقامة الديمقراطية السليمة ...

بيان السيد الرئيس جمال عبد الناصر
فى افتتاح الدورة الاولى للفصل التشريعى الاول
٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧

الفصل الرابع

****

التنظيم الديمقراطى السليم

- الديمقراطية والتنظيم الشعبى •
- سيادة الأغلبية •
- حق التصويت الانتخابى •
- حرية النقد وحرية الصحافة •
- حرية العلم •
- ديمقراطية الشعب العامل •
- الطليعة الاشتراكية •
- التنظيم السياسى •
- دعم البناء الاشتراكى •
- صوت الفلاح •
- الحرية للشعب •
- تحالف قوى الشعب العاملة •
- خمسون فى المائة للفلاحين والعمال •
- المجالس الشعبية •
- الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى وهيئة التحرير •
- عضو الاتحاد الاشتراكى العربى •
- الميثاق أساس العمل •
- النقد والنقد الذاتى •
- حقوق وواجبات •
- الديمقراطية تعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة •

الديمقراطية والتنظيم الشعبى •

تعريف الديمقراطية •

إن الديمقراطية بالمفهوم الاجتماعى والسياسى هو الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع المجالات انها الحل الذى يمد العمل الوطنى بأوسع القوى ، ويكشف امامه فسيح الطرق ويهديه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة •

ان الديمقراطية السليمة على هذا النحو وبالمنطق الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد لها اسلوب وهدف .. اسلوب يتحقق فى كل الظروف .. ان الثورة بالشعب باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطنى وكفالة استمراره وحماية طريقه من اية عقبات او انحرافات وهدف يتحقق معه فى كل الظروف .. ان تكون الثورة للشعب متحررة من أى استغلال طبقى او انتهازى ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر فى مجتمع حر •

الديمقراطية .. والتنظيم الشعبى •

والديمقراطية ــ والأمر كذلك ــ لابد لها من قيام تنظيم شعبى يقود حركة الجماهير محتشدة مجتمعة ليستطيع ان يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها وبما يلبى هذه المطالب •

وهذا التنظيم ، يجب ان ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذى لا طريق غيره الى اعادة تشكيل المجتمع •

ويجب ان يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير ويجب ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى وأساليبه بما يحقق مصلحة هذه الجماهير والبحث عن نقطة بداية لتكوين التنظيم الشعبى الذى يخدم الديمقراطية السليمة ويفرض علينا نظرة سريعة الى تجارب سابقة .

التنظيمات الشعبية قبل الثورة

وقد كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة . ولكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين :

أولا : ان معظم هذه التنظيمات وخصوصا تلك التى مارست الحكم منها قبل الثورة كانت انعكاسا لمصالح طبقية وكانت كلها تستند على تحالف الاقطاع وراس المال المستغل . ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيرى ، وان كان بعضها قد استطاع فى سنوات النضال الوطنى من أجل الاستقلال ان يحرك جموعا من الجماهير فانه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته .. لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح الاستعمار .

ومن ثم أنتهى الى مهادنته .. ومن ناحية أخرى لأن النضال الوطنى من اجل التحرر الاجتماعى لاحت مقدماته حتى خلال معركة الاستقلال الأمر الذى جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف انظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانيا : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الأحيان محدودة او سلبية بسبب تحفظ المصالح الطبقية الحاكمة عليها ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى لأن هذه التنظيمات

بحركتها دوافع انفعالية عاطفية أو حركتها قوى بعيدة من التربة القومية ولم يكن لديها على اية حال من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعى واتخاذ الواقع الوطنى بداية لها.

التنظيمات الشعبية بعد الثورة :

واذا كان من الحق الآن ان نمارس النقد الذاتي وهو ضروري فانه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت و جرت محاولة اقامتها بعد الثورة ، قد عجزت عن تحقيق دورها . قصرت دونه وذلك راجع لعدة اسباب

الأول : أن قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى تلتقى عليه الجهود ولقد تعرض الميثاق لهذا الوضع بالتفصيل .

ومن نتيجة ذلك أن التجمع الشعبى مع النوايا الطيبة التى توافرت له كان تجمعا يغلب عليه الطابع الثورى أو كان اقترابا غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ليس لها منهاج تفصيلى تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى : ان الفكر الثورى فى تلك الفترة وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفى مواجهة الظروف المحيطة به وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لابد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستقلالية يمكنها ان تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحب المصلحة فى الثورة .

ولقد كان من اثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم حدث فى داخلها من عوامل الصدام بين

القوى الثورية الطبيعية والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما اصابها بالشلل واقعدها عن الحركة بل وكاد ينحرف بها فى بعض الاحيان عن الاتجاه الثورى الأصيل ».

الثالث : انه نتيجـة لمـا سـبق من غياب دليل للعمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة فى وحدة وطنية موهومة ضاع عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية .

ان غياب دليل للعمل الثورى أقام ضبابا حول الهـــدف من المجتمع ؛ كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية بعد غياب دليل العمل صنع المقاييس الحقيقية للحكم ، على كفاية أفراد التنظيم واخلاصهم فى خدمة الفكرة التى تشدهم إلى هذا التنظيم ».

الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى

على أنه لابد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى فان هذه المحاولات فضـــلا على ما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكرى الثورى .

ان الميثاق وصدوره عن ارادة شعبية حرة قد غير هذه الأوضاع كلها فالميثاق أعطى دليلا للعمل الوطنى اولا .. انه من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب العاملة التى يمكن ان تقوم بينهـــا الوحدة الوطنية التى تتـــكفل بحل الصراع الطبقى سلميا وتدفع امكانيات التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير .

وبذلك أصبح فى الامكان أن يلتف التجمع حول فكرة واضحة . كذلك أن يكون هذا التجمع الشعبى سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

ان ميدان العمل الوطنى اصبح الآن مهيئا لقيام التحالف الوطنى الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسماليـــة الوطنية لـكى يمارس دوره ويحل محل التحـــالف الطبقى القديم

الذى يجب أن يسقط والذى كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال وسيطرتهما على ثروة الوطن وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد الممثل لقوى الشعب العاملة .. هذا التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله يفتح لأول مرة امكانية التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى للديمقراطية السليمة .

خصائص الاتحاد الاشتراكى العربى

ان هذا التنظيم الشعبى يتمثل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجب أن تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والأمل ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته المعاصرة الخطيرة .

أولا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يكون هو الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتخذ الميثاق دليله فى العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو بناء جماهيرى كامل تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا وتقوده بآمالها ليكون أداتها بعد ذلك فى قيادة العمل الوطنى .

رابعا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التجسيد الحى لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة وفى مقدمتها النسبة

المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية وضرورة توافر مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي والالحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا كلما كان ذلك ممكنا .

تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية في القرية أو القسم أو المصنع أو أي مؤسسة تضم جموعا من الجماهير لتقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات وفي الوقت نفسه انها تترابط على النحو التالي :

اولا مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق ، ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التاسيسية في القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي ومن هذا المؤتمر المحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا . المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية من المنتخبين من المحافظات على أن ينضم اليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الأولى أعضاء المؤتمر الشعبي للقوى الشعبية .

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى :

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات التأسيسية الأولى الى مؤتمرات المحافظات الى المؤتمر العام هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها ، ان مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية الميثاق كاملا ؛ ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل أمانة الميثاق بكل أهدافه كما انها تتحمل أكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته ولابد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات أن تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها وأهدافها ثم تناقش التقارير المقدمة من لجانها التنفيذية عن سير العمل سياسة واهدافا لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة . كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات فضلا عن مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والرقابة على تنفيذها تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ذاته مسئوليات كبيرة بينها مسئولياتها عن تزويد العمل الوطنى بالقيادات المتجددة الصالحة ثقافيا وفكريا للقيادة وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى العربى وتحقيق التنسيق بين أوجه النشاط الحكومى والشعبى لكى يزول التناقض الذى يتمين القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة حتى يستقر بوضوح فكرا وعملا ، ان سلطة الحكومة هى امتداد لسلطة الشعب وان أجهزتها جميعا ادوات لارادته .

مشروع التنظيم الشعبى ٢ يوليه سنة ١٩٦٢

اننا نريد اقامة حيــاة ديمقراطية سليمة ديمقراطية تعبر عن الشعب هى من الشعب والى الشعب .. هذه الديمقراطية متحررة من اعوان الاستعمار ومن العملاء .. ولهذا فنحن نستهدف اقامة حياة ديمقراطية سليمة لاننا فى الماضى كنا نشعر أن الديمقراطية التى اقامها الاستعمار بين أراضينا انما كانت ديمقراطية تعتمــد على أعوان الاستعمار والعملاء ، وان الديمقراطية التى أقاموها وهم يحتلون بلدنا بقواتهم انما كانت الوسيلة ليسيطروا علينا بدلا من استخدام قواتهم المسلحة ، واننا كشفنا هذه الديمقراطية الزائفة فى الماضى .. ديمقراطية أعوان الاستعمار والعملاء .. الديمقراطية التى فرضها الاستعمار والتى كانت تسلم أغلبية الشعب للأقليــة تحت اسم الديمقراطية ولهذا صممنا على أن نعمل على اقامة حياة ديمقراطية سليمة .. وكنا فى سبيل اقامة الديمقراطية السليمة لنتخلص من آثار الماضى ونصفى آثار الاستعمار وأعوانه .. اننــا نسعى لاقامة حياة ديمقراطية سليمة بمعنى انها من الشعب والى الشعب وليست لعملاء الاستعمار وليست ديمقراطية ســخرت لتخدم دولة أجنبية او لتضعنا ضمن مناطق النفوذ .. وكلنا نعلم التاريخ الطويل الذى كانت الدول الاجنبية التى تريد أن تتحــكم فينا تستخدم الاحزاب أو تســتخدم بعض الاحزاب حتى تــكون عاملة لها وعاملة لسيطرة نفوذها .

اننا اذا أردنا أن نقيم الديمقراطية الحقيقية انما هى ديمقراطية الشعب ولــكن الأحزاب التى كانت فى المــاضى او الاحزاب التى تعلن انها ترتبط بدولة أجنبية ليس لها مكان بيننا اليــوم .. ان ديمقراطيتنا لابد أن تنبع من بلادنا وستكون وفق ارادة الشعب ، متحققة لآماله ولن تكون مستوردة من نظريات دولة أجنبية او قائمة على قوى أجنبية ، ولن تقبل الديمقراطية السليمة الحقيقية ... الأحزاب التى كانت تعتمد على الدول الأجنبية ، لانها تمثل العملاء وأعوان الاستعمار .. ولكننا نحن ابناء الشعب نقبل الديمقراطية

الحقة ونعمل من اجلها .. ديمقراطية تنبع من ارضنا ومن هواتنا ومن روحنا الروح العربية الخالصة .. ديمقراطية ليست زائفة ولكنها ديقمراطية حقة .. اننا اليوم ونحن نعمل لاقامة حياة ديمقراطية سليمة انما نعرف جيداً اننا نعنى هذه الديمقراطية الخالصة واننا لن نقبل باية حال من الأحوال أعوان الاستعمار أو العملاء أو شعاراتهم الزائفة .

٣ مارس سنة ١٩٥٩
فى بلدة سلنطة - سورية
فى الاحتفالات بالعيد الاول لقيام
الجمهورية العربية المتحدة

سيادة الأغلبية :

لقد قامت هذه الثورة بعد أن طال حرمان اغلبية الشعب من ارزاقه ومن كرامته ومن آدميته .. لحساب فئة قليلة عن الأسياد تحكموا فينا وفى آبائنا وأجدادنا وكان أبناء الشعب يئنون ويتوجعون ويكافحون ويناضلون من أجل عزتهم وكرامتهم .

ان هذا النضال إستمر طويلا لكى تسود الأغلبية من أبناء الشعب .. وثار من ثار .. وقتل من قتل ، ولم يستطع أحد القضاء على حكم الأقلية حتى قامت الثورة فى سنة ١٩٥٢ فهزمت الاستبداد والاستعمار .

وحينئذ اننا وصلنا الى هذه النتيجة وتمكن الشعب من أن ينال حقوقه فلن نتخلى عن ذلك أبداً للأقلية ولا للمستبدين ، ولا للمستعمرين .. ستكون الأغلبية يداً واحدة وقوة واحدة وتحارب الضلال والفساد والاستعمار وستقف ضد الاحتكار والتحكم .

٤ يوليو سنة ١٩٥٥
فى خريجى الدفعة الجديدة لكلية
الطيران الحربى ببلبيس

حق التصويت .. الانتخابى

في الماضى فقد حق التصويت قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .. أن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة لها وأصبحت خديعة مضللة للشعب ..

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ ـ فى الريف كان التصويت اجباريا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك الا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض أو وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التى يعمل فيها بما لا يكاد يكفى لسد جوعه .

٢ ـ فى الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن راس المال المستغل من أن ياتى بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ ـ فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ نصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف . وفى الوقت نفسه فان الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب ، تحت ضغط الفقر جعل من سرية الاقتراع وهى أولى الضمانات لحريته أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى التى تستند على حرية التمثيل الشعبى فقدت هى الأخرى بتاثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التاثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين حتى من مــــلاك الأرض الصغار طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لســادة الأرض المتحكمين فى مصــيرها ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ومن ثم تعطيهم القدرة على الصــمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضــلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمــــال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا ان يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة كذلك فان مئــات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الراسمالية المتحكمة المتحالفــة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع واصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج يشتريها راس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه ولقد واجهت الحركة النقابية التى كانت فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شــديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

•

حرية النقد وحرية الصحافة :

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياع حرية الصحافة ولم يكن الامر هو مجرد القوانين الصــارمة التى وقفت بالمرصـاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقــد وتوسعت فى المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها احــدثت اثرا لا يقل فى صوره عما احدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحـــديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة فى كونها عملية وأى الى أن أصبحت عملية راس مال معقدة .. أن الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحـزاب الحاكمة المثلة لمصالح الاقطاع ورأس المـــال المســتغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت أولا فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة « ثانيا » بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الأولى ولم يعد فى قدرتها الا أن تخضع لارادة راس المال المستغل وأن تتلقى منـــه وليس من جماهــــير الشـــعب وحيها واتجاهاتها السياسيـــة والاجتماعية .

حرية العـــلم :

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى للعبث نفسه تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمئن الى ســـيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم نعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تســـمح الا بشـــعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادنا لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها ».

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحت التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

« الميثاق »

ديمقراطية الشعب العامل !

ان عمق الوعي واصالة ارادة الثورة وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ورسما من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل معالم ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا : ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .

ان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية ويقدر ان يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

ثانيا : ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات .

ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته ، والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره وانما ينبغى أن يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات وقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم انه من

المتحم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع اسلحتها ومنعها من اية محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن ان تحدث نتيجة لذلك هي فى الواقع من صنع الرجعية التى لاتريد النزول عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة وتملك سلطة الدولة فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال فاذا انتزع منها لجأت الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من جميع اسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية امام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا اى بوسائل العمل الديمقراطي على حين ان بقاء التصادم لا يمكن ان يحل بغير الحرب الأهليــة وما تلحقه من أضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعصف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية وراس المال المستغل يجب ان يسقط .

ولابد ان ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هـــذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البـديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع راس المـال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

ثالثا : ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هـذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشـــعب ، والدافعة لامـكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هـــذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فعالياتها تحتم أن يتعـــرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عنـــد بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة لعدة ضمانات لازمة :

١ ــ ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للاغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ضمان أكبر لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ ــ ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتـأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب

دائما قائد العمل الوطنى كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهـزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف .. كذلك فان الحكم المحـلى يجب ان ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطة الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشـاكل الشعب واقدر على حسمها .

٣ ـ ان الحاجة الى خلق جهاز سياسى جـديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيـادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتهـا ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ ـ ان جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كمـا انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا : ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .. ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقـدمة فى ميادين العمـل الوطنى الديمقراطى وان نمو الحـركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعهـا مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هـذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى اكتشاف حلولها .

كذلك فقد آن الوقت لكى تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد بوصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى.

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج وانما اصبحت قوى العمل هى مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة فى ادارتها شريكة فى ارباحها تحت اوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا : ان النقد .. والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ، لقد كان اخطر ما يعرقل حركة النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقدكانت سيطرة الرجعية علىالصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى الوقت نفسه استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشعب أعظم ادوات حرية الرأى ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة كذلك خلصت من تحكم راس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا . ان المفاهيم الثوريه الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها ان تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم يعد غايته اخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى ان تعاد دراستها ثوريا لكي يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذى هو حق لكل مواطن فرد لا يمكن ان يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، أن العدل لابد ان يصل الى كل فرد حر ، ولابد ان يصل اليه من غير موانع مادية او تعقيدات ادارية كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الأعماق ، لقد وضعت كلها أو بعضها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

ان العمل الديمقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نامية بالقيم الجديدة عميقة فى احساسها بالانسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة مبدعة ينعكس اثرها على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى .

« الميثاق الوطنى »

الطليعة الاشتراكية :

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني - وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادىء الميثاق وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ، وهم : العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية.

ويستهدف الاتحاد الاشتراكي العربي تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب .. لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها ، وللشعب في غايتها وأهدافها وتحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل ، ودفع امكانيات التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير ، وحماية الضمانات التي قررها الميثاق وهي :

كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها - بحيث يراعى في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه أن تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠ ٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التي طال حرمانها من حقوقها الأساسية ويستهدف الاتحاد الاشتراكي العربي أيضا تحقيق مبدأ القيادة الجماعية ودعم التنظيمات التعاونية وارساء حق النقد والنقد الذاتي ونقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا وواجبات الاتحاد الاشتراكي العربي هي أن يكون قوة ايجابية لدفع العمل الثوري وحماية مبادىء الثورة واهدافها ، وتصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع والنضال ضد تسلل النفوذ الأجنبي والانتهازية والرجعية التي تم اسقاطها ، ومقاومة السلبية والانحراف ومنع الارتجال في العمل الوطني .

وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق أهدافه فان العلاقات سواء بين الاعضاء وبعضهم أو بينهم وبين تنظيماتهم ؛ تتطلب مجموعة من القيم والمبادىء ليسير الاتحاد الاشتراكى العربى بقوة نحو اهدافه الثورية .

واهم هذه المبادىء احترام الأقلية لارادة الأغلبية ، حتى لايكون هناك أى مجال لقيام دكتاتورية فى منظمات الاتحاد . وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ، وهذه الثقة هى السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف ، ولكنها وليدة الاقناع ، ولا تعطى للقيادات ، فى أى مستوى من المستويات ؛ حقوقا مكتسبة تقيم دكتاتوريات داخل تنظيمات الاتحاد والنظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس اخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها واخلاص الطليعة الاشتراكية ، والاستعداد للبذل والتضحية واقتناع الجماهير ؛ والعمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب العامل ، والعمل على حل مشاكل الجماهير ، والعمل على استمرار الدفع الثورى لدى الجماهير واطلاعها على حقائق الامور ؛ وعدم فرض السلطة ، أو ممارسة اى نوع من التعالى على جماهير الشعب العامل ، والاعتراف بالأخطاء والمبادرة الى اصلاحها .

ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، وهو السلطة الشعبية تقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب فى حين تقوم مجلس الأمة ـ وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية ـ بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى خلال منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميع مستوياته يجد الميثاق ـ وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية

وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثوري - طريقه الى التطبيق العملي ..

وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي . وتحمله مسئولياته الطبيعية ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق ، وممارسته وظائفه بالأسلوب الديمقراطي . وانبثاقه عن الجماهير ، وتمثيله لاماليها وتعبيره عن ارادتها ؛ وتحقيقه لمبدأ سيادة الشعب وارسائه لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي وهي ان الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني .

« من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي »

التنظيم السياسي الأم :

ن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الأم الذي يربط جميع سلطات الدولة فرئيس المدينة أو رئيس القرية يجب ان يكون عضوا في الاتحاد الاشتراكي العربي حتى يستطيع أن يحل مشاكل المدينة أو القرية ، ويتفاعل مع طلباتها ويلبي احتياجاتها ، وفيما يتعلق بالنقابات ينبغي أن يكون أعضاؤها أعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي لتكون في الوطن وحدة كاملة .. تجمع كل المواطنين في الاتحاد وبناء على ذلك يكون الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الأم ، ومنه ينبثق كل القادة ، وبهذا نخلق وحدة فكرية ووحدة وطنية في بلادنا .

٤ يوليو سنة ١٩٦٢
مناقشات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

دعم البناء الاشتراكي

والتنظيم الشعبي سيكون فوق الاجهزة الادارية ، ولذلك ينبغي ان يكون في مستوى القيادة ولكي نشكل هذا التنظيم الشعبي علينا أن نبذل كثيرا من الجهد فالمهمة ليست يسيرة أو هنية ، انما هي عملية شاقة ، ومستمرة وتحتاج الى تعبئة الجماهير روحيا وفكريا كي تنطلق بكل امكانياتها الخلاقة وحتى لاتتسلل الى الاتحاد الاشتراكي الرجعية والانتهازية . وعلينا أيضا أن نعرف مشاكل الجماهير والطرق المؤدية الى حلها ..

واعتقد ان العمل الثوري يجب أن يخلق قيادات ، وهذه المهمة من أكبر المهام التي تواجهنا في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخنا ، وأود أن اقول ان الفرصة متاحة لكل الشباب ، ولكل القيادات لكي تعمل وتقوم بدورها الايجابي في العمل الوطني .. الفرصة متاحة لكي يدعم الشعب انتصاراته ويحقق انتصارات أخرى جديدة .. وسأقوم بدوري في تدعيم هذه القيادات وحمايتها وصيانة تقدمها خلال التجارب حتى تصل الى حيث تستحق ..

وفي بلادنا ذخيرة من الشباب وينبغي أن يحمل كل فرد منهم مسئولية في تدعيم البناء الاشتراكي وبهذا يصبح الاتحاد الاشتراكي العربي وهو التنظيم الشعبي له كل المسئوليات ، قادر على القيام بدوره الفعال من أجل تطبيق الميثاق .

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢
حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر
الى شعب الجمهورية العربية المتحدة
القـــاهرة

صوت الفلاح

اننا نريد أن يصل صوت الفلاح صاحب الحق الطبيعى فى الثورة والاشتراكية لكى تحل جميع مشاكل ، وذلك لاننا لا نستطيع القول بأننا نعرف كل مشاكل الجماهير فى كل قرية وفى كل مدينة ؛ بيد انه من المحتم علينا العمل لحل هذه المشاكل حلا جذريا ، وعن طريق الاتحاد الاشتراكى العربى ، وتنظيم تحالف قوى الشعب العاملة ، وبتكوين المجالس الشعبية فى القرية والمدينة والمحافظة ، ومجلس الأمة نستطيع أن نسمع صوت القرية ، للمدينة والمحافظة ؛ كما نسمع صوت الشعب فى مجلس الأمة .

الحرية للشعب

ان الحرية للشعب ، ولكن لا حرية لأعداء الشعب ، لا حرية للتحالف الاقطاعى ، او الراسمالى القديم الذى سيطر على مقدراتنا واستغل الشعب مئات السنين ، ونهب ثروة بلدنا ، وامتص دماء العامل والفلاح ، لكى يثرى ويحكم من أجل الحفاظ على مصالحهم الذاتية ..

اذن علينا أن ننظم انفسنا فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى تنظيما كاملا لنحمى المكاسب التى حققناها ، ونخطط لمستقبل افضل ، وفى الوقت نفسه نمارس الحرية الكاملة ..

تحالف قوى الشعب العاملة

وكل عنصر فى الاتحاد الاشتراكى العربى له الحق فى أن يرشح نفسه للانتخاب فى جميع المستويات ، كما أن له الحق فى الترشيح لعضوية مجلس الأمة . ولكننا لن نسمح للرجعية او لتحالف الاقطاع و الرأسمالية المستغلة ان تدخل فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، فالاتحاد الاشتراكى العربى هو تحالف العمال والفلاحين

والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية ، بمعنى أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو طليعة قوى الشعب العاملة ..

ان الانضمام الى عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى اختيارى ولا اجبار فيه .. وبهذا يكون الاتحاد الاشتراكى العربى كتلة قوية لا تتيح للرجعية أن تنقض على الشعب ، أو تتحالف مع الرجعية فى الخارج ..

ان الرجعية والاستعمار يعتمد على بعض اعوانه فى البلاد العربية حتى تتدعم الرجعية ، لأن الرجعيين فى البلاد العربية يعتبرون انتصار العدالة الاجتماعية وتحقيق الاشتراكية معناه القضاء على الرجعيين قضاء تاما فى جميع انحاء المنطقة العربية ..

ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطريق الى الديمقراطية السليمة .. ديمقراطية الشعب ..

ان جميع قوى الشعب العاملة لها الحق فى أن تنضم الى عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى ، لاننا نستهدف تنظيم هذا التحالف لتكون الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب .

خمسون فى المائة للفلاحين والعمال

ان نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى مجلس الامة ، ضمان للديمقراطية السليمة . العمال والفلاحون الذين سلبت حقوقهم السياسية سنوات طويلة والذين كانوا دائما ضحايا لتحالف الاقطاع وراس المال المستغل .. اليوم .. لهم ٥٠ فى المائة من جميع التنظيمات الشعبية ، ولهم ايضا ٥٠ فى المائة فى مقاعد مجلس الأمة ؛ لانهم اصحاب المصلحة الحقيقية والاصلية فى الثورة وبالخمسين فى المائة المحددة لهم يكون فى استطاعتهم حماية المكاسب التى حققناها ، وبذلك نحمى الثورة ، ونبنى بلادنا بناء

سليما ، على أسس ثابتة ودعائم قوية من الحرية والعدل والاشتراكية .

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي يمثل طليعة قوى الشعب العاملة ويعمل على تحقيق الميثاق ، وهو الدرع الواقي للديمقراطية السليمة ، ديمقراطية الشعب . الواقي من الديمقراطية الزائفة ، ديمقراطية الطبقة الواحدة ، التى ظلت تحكم حتى سقطت بقيام ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ .

ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الدرع الذى يتألف من قوى الشعب العاملة ، من اجل بناء الوطن ، بناء سليما من أجل رفاهية أبناء الشعب جميعا ..

المجالس الشعبية

والى جانب الاتحاد الاشتراكى العربى توجد المجالس الشعبية ، والاتحاد الاشتراكى العربى له واجبات حددها القانون الذى ينظم التنظيم السياسى وينظم قوى الشعب العاملة حتى لا تتسلل الرجعية .

اما المجالس الشعبية فهى منتخبة من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى العاملين ؛ مجالس شعبية منتخبة فى القرية ، والمدينة والمحافظة ، وفى الجمهورية مجلس الأمة ؛ واختصاص المجلس الشعبى فى القرية هو مراقبة وتوجيه مجلس القرية ، والعمدة ، اى السلطة التنفيذية ، وبذلك تستطيع أن نحل مشاكل القرية .

ان فى القرية مشاكل ، ونحن نعتبر أن اهل القرية هم اقدر الناس على حل مشاكلهم اذا ، تعاونوا مع السلطة التنفيذية ، واذا وصل صوتهم الى السلطة التشريعية . وفى الماضى لم تكن السلطة

التشريعية فى الديمقراطية الزائفة تدافع الا عن مصالح كبار ملاك الأرض والراسمالية المستغلة .

اما اليوم .. فالمجلس الشعبى المنتخب فى القرية ، تنتخبه كل القرية ، لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى القرية تنتخبها كل القرية ، ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى المصنع ينتخبها كل المصنع ، وفى المحافظة ، والمدينة مجلس مدينة ومعه مجلس شعبى منتخب ..

المجلس الشعبى المنتخب غير تنظيم الاتحاد الاشتراكى ولكن هذا المجلس الشعبى عضويته مقصورة على أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، لكى يناقش ويراقب ويوجه رئيس المدينة ، وبهذا تستطيع المدينة أن تعرف مشاكلها وتحلها وفقا لمصلحة الشعب ..

كذلك فى المحافظة يوجد مجلس اتحاد اشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة ومجلس شعبى منتخب فى المحافظة ، العضوية فيه مقصورة على اعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى . والانتخاب لعضويته انتخاب مباشر فى المحافظة . هذا المجلس الشعبى يراقب مجلس المحافظة ، ويستطيع ان يتفقد ويوجه ويراقب .. وبذلك تحل مشاكل المحافظة ، واذا لم تحل ترفع الى السلطات العليا لحلها .

اما مجلس الأمة فهو يمثل الجمهورية كلها ، وله أن يثير المشاكل التى لم يمكن حلها فى القرية ، أو المدينة ، أو المحافظة لحلها وفقا لمصلحة الشعب كله .

9 يناير سنة ١٩٦٢
خطاب السيد الرئيس فى احتفالات
السد العالى ـ أسوان

الاتحاد الاشتراكي العربي
والاتحاد القومي
وهيئة التحرير

ان هناك فارقا جوهريا بين الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحاد القومي .. ان الاتحاد القومي لم يصبح وحدة سياسية متحركة أو وحدة ثورية ، بل حدث أن انفصل الاتحاد القومي عن الشعب ، فلم يكن للاتحاد القومي او هيئة التحرير نقط ارتكاز ثابتة ؛ فقد كنا نقول كلنا هيئة التحرير أو كلنا الاتحاد القومي .. وكان معنا هذا انه لا يوجد اتحاد قومي ، لانه لا رابطة تربط لجان الاتحاد القومي بالشعب ..

وكانت هناك وساطات وطلبات ، فكل عضو في الاتحاد القومي يريد أن يقدم خدمات للمناطق التي يقيم فيها فحسب ، ولم يكن هذا هو الهدف من التنظيم السياسي . ان الهدف من اقامة تنظيم سياسي أن يكون هو الدرع الواقي لمبادئنا وثورتنا ...

وعندما قلنا نريد أن يكون الاتحاد القومي عبارة عن اطار من الوحدة الوطنية يجمع كل الشعب .. أي يجمع جميع المتناقضات والتصادمات . كان الأفراد الذين لهم نفوذ وعصبية ينضمون الى الاتحاد القومي ويسيطرون على لجانه ويعتبرون أن المسألة وجاهة ؛ لأنهم لايؤمنون بالثورة ومبادئها ؛ ان الانضمام الى التنظيم السياسي ليس وجاهة ، انما هو تكليف وعمل جاد من أجل تثبيت مبادىء الثورة والعمل على تحقيق الميثاق باعتباره أمل الشعب في حياة أفضل .

واذا قلنا اليوم كلنا هيئة التحرير او الاتحاد القومي ، فكاننا لم نفعل شيئا ، ونعود الى نقطة الابتداء ؛ في حين انه يجب علينا أن نستفيد من الدروس والتجارب التي مرت بنا ..

اننا نريد اقامة تنظيم سياسي سليم ، مبني على الايمان الكامل والوعي الكامل ، وقائم على معرفة بالرسالة الواجبة ، والواجب المطلوب .

عضو الاتحاد الاشتراكي

ان هناك شخصا سلبيا ، وآخر لا يعنيه الا مصلحته الذاتية ، وآخر يؤمن بالثورة ومبادئها ، وفي الاتحاد الاشتراكي العربي لابد ان يكون جميع الاعضاء ايجابيين ، ويؤمنون بالميثاق ، وبمبادىء الثورة واهدافها ، لا مكان في الاتحاد الاشتراكي العربي للانتهازيين أو الرجعيين او الاقطاعيين أو المستغلين ، لأن هؤلاء اذا انضموا الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي ، سيصبحون خطرا يهدد تنظيمنا السياسي ، هذا التنظيم الذي نريد أن يكون سليما من كل شائبة قويا كالصلب ، مؤمنا بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، عاملا على تحقيق اهداف الثورة .

اننا لا نريد اتحادا قوميا مهلهلا ، او لجنة بين أعضائها عداء وخصومة ، بل نحن نريد أفرادا ثوريين مؤمنين بالميثاق .

ولذلك فقد قسمنا عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي الى عضو عامل وهو من له الحق في الترشيح لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وحق انتخاب أعضاء هذه المنظمات ويسدد الاشتراك الذي تقرره اللجنة التنفيذية العليا .

وعضو منتسب وهو من له حق انتخاب أعضاء منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وليس له حق الترشيح لها .

الميثاق أساس العمل

وعلى عضو الاتحاد الاشتراكي العربي واجب لا مناص منه ، هو دارسة الميثاق والقيام بشرحه باستمرار للغير ، وأن يكون

متمسكا بالقيم الروحية والانسانية ، وان يحافظ دائما على وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى وتماسكه ، وأن يبذل قصارى جهده فى تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكى العربى وما يكلف به من واجبات ، وأن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى باستمرار ويتولى شرحها للغير وأن يقبل قرار الأغلبية حتى ولو كان مخالفا لرأيه ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان .. كما يشترط فى عضو الاتحاد الاشتراكى العربى أن يضع مصالح الدولة ومصالح الاتحاد اى مصالح الجماهير فوق مصلحته الشخصية ، كما يشترط أيضا ان يخدم عضو الاتحاد الاشتراكى جماهير الشعب ، والا يعتبر نفسه طبقة فوق الشعب بل يجب عليه أن يخدم الشعب بروحه وقلبه ليوثق الروابط بين الشعب ويسمع من الشعب لكى يتعلم منه ، لأنه لا يمكن أن نتجاهل الشعب ، و لا نتعلم منه فاذا لم نتعلم من الشعب فاننا ننفصل عن القاعدة الشعبية .

النقد والنقد الذاتى

كما أن على عضو الاتحاد الاشتراكى العربى أن يقبل النقد بصدر رحب ويمارس النقد الذاتى لكى نصحح الأخطاء . فلا يوجد انسان منزه عن الخطأ وطالما نحن نعمل فلابد أن يوجد خطأ ، ومن الضرورى أن نصحح هذا الخطأ باستمرار ، والنقد والنقد الذاتى هو السبيل الى تصحيح الأخطاء ..

ومن المحتم على عضو الاتحاد الاشتراكى أن يعمل بكل قواه على أن يقف لأعداء الاشتراكية والثورة ، والحرية ، ويعتبر نفسه صاحب هذه الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكى العربى .

هذه هى الشروط التى يجب أن تتوافر فى عضو الاتحاد الاشتراكى العربى حتى لا تحدث الأخطاء التى حدثت فى الماضى .

حقوق وواجبات

وليس من شك انه في مقابل كل واجب حق ، واذا كنت قد تحدثت عن واجبات عضو الاتحاد الاشتراكي العربي فيجدر أن اتحدث عن حقوقه .. ان له الحق في أن يشترك في المناقشات ، ويعبر عن رأيه بصراحة ، لا يقيده أي قيد ولكني ماذا أعني بكلمة الرأي هنا ؟ .

ان على عضو الاتحاد الاشتراكي العربي ان يتصل بالجماهير ، ويتعرف على مطالب وآراء ومشاكل الناس ، ويقترح في داخل لجان الاتحاد الاشتراكي الوسائل لحل هذه المشاكل . كما ان له حق النقد ، وله ان يمارس حق نقد أي تنظيم للاتحاد ، حتى اللجنة التنفيذية العليا . ولكن عليه أن يقبل رأي الأغلبية لأنه لا يمكن أن نصل دائما الى اجماع في الآراء .

ومن حقوقه أيضا أن ينتخب في جميع اللجان الموجودة في التنظيم حتى اللجنة التنفيذية العليا التي تنبثق عن المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ..

أما العضو غير العامل أو غير المنتسب والذي يريد أن ينضم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي فعليه أن يقدم طلبا للجنة أو للوحدة التأسيسية المحلية التي تنظر في طلبه ، وترفضه وتقبله كعضو عامل ، أو ترفضه لأنه مستغل مثلا .

ان هذا هو الطريق لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي بناء سليما لا مكان فيه للانتهازيين أو الرجعيين ، فان لهم القدرة على لم شعثهم في سرعة ، لكي ينقضوا على مكاسب الشعب .

ان على كل من يريد أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربي ان يمارس هذه الحقوق ويقوم بهذه الواجبات .. ذلك

لأننا نريد الاتحاد الاشتراكى خلية ثورية حية ، وبهذا نستطيع أن نحمى بلدنا المستقل ، أننا لانقول .. الطوفان من بعدنا .. لأن التنظيم السياسى هو الذى يضمن استمرار هـذه الثورة وتحقيق الأهداف التى نعمل من اجلها .

اما اللجان التاسيسة المحلية ، التى تتكون من الأعضاء العاملين الذين من بينهم يرشح أعضاء للجنة التنفيذية فى القرية ، والانتخاب يكون من حق كل الناس ، اى انتخاب عام من كل الشعب سواء فى القرية الأعضاء العاملين وغير العاملين - ولكن الترشيح للأعضاء العاملين ..

ان الهدف من كل ذلك هو اقامة تنظيم سياسى قوى للحفاظ على المكاسب والانتصارات التى حرزناها بكفاحنا ، ومن اجل اقامة مجتمع حر كريم ..

ان كل اللجان التنفيذية فى القرى تكون مؤتمر المحافظة ، وتنتخب اللجنة التنفيذية فى المحافظة ، وهذه اللجان الأخيرة تظل المؤتمر العام وتنتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ..

٤ يوليو سنة ١٩٦٢
مناقشات المؤتمر الوطنى للقوى
الشعبية ـ القاهره

الديمقراطية تعبر عن تحالف
قوى الشعب العاملة

لقد قلنا فى الميثاق لا حرية سياسية بدون حرية اجتماعية ، فتذكرة الانتخاب يؤثر عليها رغيف الخبز .. فالفلاح الذى لا يجد

قوت يومه يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض ؟ وبناء على ذلك لا يمكن ان نقول أن هذا الفلاح حر ، ولكن اذا أمن هذا الفلاح على يومه وغـده أصبح حرا حرية حقيقية لأن فى استطاعته ان يعبر عن رايه فى صراحة ..

اننـا اذا أردنا ان نقيم بين ربوع بلادنا الحياة الديمقراطيـة السليمة لابد أن نقضى على حكم الطبقة ولابد أن نحقق حرية الوطن وحرية المواطن .

ولقد قضينا على دكتاتورية الاقطاع ، وراس المال كما قضينا على دكتاتورية الرجعية التى أقامت برلمانا زائفا وادعت أن هـــذه ديمقراطية ، لقد أقمنا اليوم بين ربوع أمتنا التحـالف الحقيقى لقوى الشعب العاملة التى حرمت من حقها الأصيل طوال السنين الماضية ، والتى حرمت من حقها فى السياسة ومن حقها فى ثروة بلدها .

اننا اذا حررنا الثروة ، ووسائل الانتاج ، والعامل والفلاح ؛ فستطيع ان نقول أن هناك امكانية لقيام حياة ديمقراطية سليمة .

ان الحياة الديمقراطية السليمة هى التى تعبر عن تحالف قوى الشعب العـاملة .. ان الديمقراطية الزائفة او دكتاتورية تحالف الرجعية وراس المال كانت تمثل حكم الطبقة الواحدة .. وكان كل الشعب محروما من أن يمارس حقه السياسى ، أو أن يمارس حقا الاجتماعى .

لقد اغتصبت الطبقية منذ مئات السنين الثروات ، وسيطرت على ابناء الأمة اجتماعيا وحينماسيطرت اجتماعيا سيطرتسياسيا

لقد تمكنا من تطبيق الاشتراكية وبهذا اقمنا بين ربوع بلدنا الحرية الحقيقية ، حرية الوطن ، وحرية المواطن ، واننا بهذا نسير

من اجل اقامة الحياة الديمقراطية السليمة ، التى تتمثل فيما قلناه أن الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب من الاقطاعيين والاستغلاليين ..

ان تحالف الاقطاع وراس المال في مئات السنين الماضية سيطر على الحكم واخذ الفرصة ليسيطر على بلادنا .. ويتحكم فى الشعب ، ولكن حينما قامت الطلائع الثورية فى ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ استطاعت أن تقضى على الملكية الفاسدة وعلى حكم تحالف الاقطاع وراس المال واستطعنا أن نتحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، واستطعنا لأول مرة فى تاريخنا ان نبنى المجتمع الذى نريد ، مجتمع تكافؤ الفرص ، المجتمع الذى يملكه كل فرد من أبنائه .

٢١ فبراير سنة ١٩٦٣
عيد الوحدة الخامس
ميدان الجمهوريه ــ القاهرة

الفهرس

صفحة

الدار القومية للطباعة والنشر

الثمن ٥ العدد ٣٠٠